

المملكة العربية السعودية
جامعة الملك سعود
كلية التربية
مركز البحوث التربوية
١٢٨



الأصول العامة لمناهج المحدثين

إعداد
د. عبد الغنى أحمد جبر مزهر
أستاذ الحديث المساعد بكلية التربية للبنات
الأقسام الأدبية - الرياض

الطبعة الأولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م

جميع البحوث البحوث الصادرة عن مركز البحوث التربوية محكمة

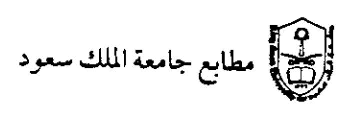
ح جامعة الملك سعود، ١٤١٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
مزهر، عبد الغني أحمد جبر
الأصول العامة لمناهج المحدثين - الرياض
٨٢ ص، ١٧ X ٢٤ (اصدارات مركز البحوث التربوية، ١٢٨)
ردمك : ٧-٢-٥.٥-.-٩٩٦٠
ردمد : ٢٦٥٩-١٣١٩
١ - الحديث - الجرح والتعديل ٢ - الحديث الحسن ٣ - الحديث الضعيف
أ - العنوان ب - السلسلة
ديوي ٢٣١ر٧ ١٧/٢٥٤٧

رقم الإيداع: ١٧/٢٥٤٧

المملكة العربية السعودية
جامعة الملك سعود - كلية التربية
مركز البحوث التربوية
ص ب ٢٤٥٨ الرياض ١١٤٥١
ت ٤٦٧٤٦٨٨ - ٤٦٧٤٦٩٠
فاكس ٤٦٧٤٦٨٩

حقوق النشر محفوظة لمركز البحوث التربوية



المعايير المعتبرة في تعامل مركز البحوث التربوية
بكلية التربية - جامعة الملك سعود، مع البحوث
والدراسات المقدمة للنشر عن طريقه

يقبل مركز البحوث التربوية بكلية التربية - جامعة الملك سعود، البحوث والدراسات المقدمة للنشر عن طريقه إذا كانت منسجمة مع المعايير التالية :

١ - أن ينسجم البحث مع سياسات وأهداف المركز في تكريس البحث العلمي التربوي، خدمة لقضايا التربية واستثماراً للنشاط الأكاديمي في تنمية المجتمع ومعالجة قضاياه .

٢ - أن يكون موضوع البحث ذا علاقة بالمجال التربوي في تخصص من التخصصات التي تقدمها كلية التربية

٣ - أن يتبع البحث المنهج العلمي المتعارف عليه، بحيث تكون إجراءته المنهجية مستوفاة ومفصلة بالقدر الذي يفي بالغرض .

٤ - أن ترفق مع البحث الملاحق والأدوات اللازمة إن كان البحث يقتضيها .

٥ - أن تتبع طريقة معينة في التوثيق، وذلك بوضع الاسم الأخير لصاحب المرجع، وتاريخ المرجع، ورقم صفحة الاقتباس، بين قوسين، في المكان المناسب عند كل استشهاد . مع إعداد قائمة كافية بالمراجع ضمن الملاحق وتنظيمها وفق نسق موحد، يبدأ بالاسم الأخير للمؤلف (اللقب أو اسم الشهرة) وتتبعه بقية المعلومات .

٦ - أن يخرج البحث ويطبع بمسافة سطر ونصف وتترك هوامش بيضاء وفقاً للآتي :
٥ سم في أعلى الصفحة، ٥ر٤ سم في بقية الجوانب بحيث تكون المساحة المطبوعة فعلاً ١٢ سم عرضاًX ١٩ سم طولاً، ويكون ترقيم الصفحة في أسفلها . وأن يقدم في أصل وثلاث صور (مع نسخة من القرص المطبوع عليه الموضوع على أن يكون على جهاز Macintosh أو IBM ومجهز على الليزر) .

٧ - يرفق مع البحث ملخص من نسختين : إحداهما باللغة العربية والأخرى باللغة الانجليزية في حدود ٢٠٠ كلمة بحيث يشتمل على الآتي : - عنوان البحث - اسم الباحث وتخصصه - مجال البحث
- عدد صفحات البحث - نبذة عن موضوع البحث تغطي :
- هدف البحث ومشكلته - مجال البحث - العينة - أدوات البحث - أهم النتائج

٨ - تعطى الأولوية في تعامل المركز مع البحوث المقدمة إليه لمنسوبي الجامعة، ولاهتمامات المجتمع السعودي وللكتابة باللغة العربية .

٩ - يلتزم الباحث بعدم نشر البحث أو إعادة نشره في جهة أخرى إلا بعد الحصول على إذن كتابي من مركز البحوث التربوية بكلية التربية - جامعة الملك سعود

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديـــــــــم

من المعلوم أن السنة النبوية الشريفة (قولا وفعلاً وتقريراً) تمثل المصدر الثانى للدين الاسلامى، بعد القرآن الكريم، لذلك فهي من الأهمية بمكان بالنسبة للمسلم . بل إن هذه الأهمية توسعت لتشمل المنهج الذى اعتمد فى جمعها وروايتها : صحيحة نقية خالصة مما يمكن أن يخالطها من شوائب وإضافات، قد تتلبس بها، نتيجة خلط بعض الرواة، وعدم أهليتهم للرواية الدقيقة الصادقة .

لذلك فقد اعتنى علماء الحديث والمهتمون بروايته وتصحيحه، عناية متميزة بطرق الرواية، وبالمنهج الضامن لسلامة تلك الطرق، فأصلوا الأصول، وقعدوا القواعد، ووضعوا الضوابط؛ فكانت النتيجة عملاً علميا موثوقا مادة ومنهجا، ورجالا، تحددت به معالم علم جديد من العلوم الإسلامية، ألا وهو : علم الحديث، وتبلورت به ملامح العبقرية الاسلامية فكراً وتطبيقاً .

ثم تواصلت عناية الأجيال المسلمة بهذا العلم، تحقيقاً وتدقيقا ودراسة، لا بهدف الاستفادة من مضامين السنة النبوية الشريفة فقط، وإنما أيضاً، للاستفادة من المنهج المتميز الذى وضعه أعلام هذا العلم، للوصول إلى تلك المضامين، كما صدرت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وتلك، بلا شك، غاية تربوية شاملة، ترد إلى المنابع الأساسية للإسلام، وتعرف بآثاره الإيجابية في بناء الإنسان الرشيد فكراً ومسلكاً .

ولعل من تلك العناية الموصولة، هذه الدراسة، التى يسعد مركز البحوث التربوية، بكلية التربية - جامعة الملك سعود، أن يقدمها للنشر، تحت عنوان " الأصول العامة لمنهج المحدثين " للباحث الدكتور : عبد الغنى أحمد جبر مزهر .

لقد سعى الباحث، جزاه الله خيراً، من خلال هذه الدراسة إلى بيان الأصول التى قام عليها منهج رواية الحديث النبوى الشريف وجمعه . كما سعى إلى إبراز الجهد العلمي الكبير الذى بذله علماء الحديث فى هذا المجال، مما بلور علما جديداً مستقلاً : موضوعا ومنهجا، ألا وهو علم الحديث؛ ودلل فى نفس الوقت على توجه فكري وعلمي إسلامي رائد، يجدر بالمجتمعات الإسلامية المعاصرة أن تواصل السير على منواله، إضافة وتطويراً .

نسأل الله أن ينفع بهذه الدراسة، وأن يهيئ لنا من أمرنا رشداً .

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم،،،،،

مدير مركز البحوث التربوية

د. محمد بن عبد الرحمن الديحان

الأصول العامة لمناهج المحدثين

ملخص البحث

****

يتناول هذا البحث بعد المقدمة بيان القواعد العامة لمناهج المحدثين، وإبراز التأصيل العلمي الذي سار عليه المحدثون في جميع مجالات الحديث النبوي كالتثبت في الرواية ، ويظهر ذلك من خلال الرحلة في طلب الحديث ، والإقلال من الرواية ، وكتابة النسخ والصحف الحديثية ، والاستحلاف والاستشهاد ، والخوف من الزيادة أو النقص في الحديث •

ثم بيان منهج المحدثين في تلقي الحديث ، وأنواع التحمل والأداء، والصيغ التي يستعملونها لذلك •

وتناول البحث أيضاً منهج المحدثين في نقد الحديث ، وبيان قواعد نقد المتن ، ونقد السند •

ومنهجهم في الجرح والتعديل ، وما يتعلق بذلك من وجوب التثبت في الجرح والتعديل ، وبيان الأسباب غير المعتبرة للجرح ، وتعارض الجرح والتعديل •

ويلحق بذلك نقد المحدثين لبعض المصنفات في العلوم الأخرى ، ولبعض المصنفين ، ومنزلتهم العلمية •

واشتمل البحث أيضاً على بيان منهج المحدثين في التصحيح والتضعيف ، والقواعد المتعلقة بذلك ، ومنهجهم في التصنيف باعتبار

الراوي وباعتبار المروي ، والتصنيف في علم الرجال وتراجمهم وأحوالهم ، ثم ختم بخاتمة تبين أهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسة، وأهم التوصيات ، ثم فهارس توضيحية للأحاديث الواردة في البحث ، والمصادر والمراجع ، وموضوعات البحث .

In the name of god, Most Gracious, Most Merciful

Research Summury

Following the introduction , this research addresses the general rules for the Muhaddithin's methodology (approach) and manifests the scientific authentication that the Muhaddithin followed in all areas of the prophets Hadith such as verification of the account . This was truly evident through the (long) journey made by the Muhaddithin for the sake of Hadith, making less narration and writing the Hadith copies and books (leafs), swearing in and attestation and fearing to add or delete any of the Hadith's (text).

It demonstrates the Muhaddithin's methodology in the reception of the hadith , listening to the Hadith and relaying it to others and the wording used for that .

The research also addresses the Muhaddithin's methodology in critiquing the Hadith , showing the rules of critiquing the narrators (Sanad) (internal and external critique).

The research also addresses their methodology in verifying the (witness and narrator) credibility and assesment (Al Garh wa atta' deel) , the verification technique , identifying the reasons for not considering the Garh and the contradiction between the witness and narrator credibility and assesment (Al Garh wa atta'

deel).

Additionally , it includes the Muhaddithin's critique to some of the compilations (books) in other sciences and some of the compilers and their scientific standing .

The research also includes the Muhaddithin's methodology in the rectification and undermining (of narration and narrator) , the pertinent rules and their relevant methodology in the compilations (classification) considering the narrator and the text narrated and the narrator's biography.

The research concludes with the most important findings, the highlight of the recommendations and explanatory indexes for the various Hadiths listed in the research , the sources and references and a topic outline of the research .

فهرست الموضوعات

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

هذا البحث يتناول بيان القواعد الكليـة لمناهج المحدثين ، والهدف منه إبراز التأصيل العلمي الذي سار عليه المحدثون في مجال التثبت في الرواية ، وتمحيص المرويات ، وفي تلقي الحديث والقواعد المتعلقة بالراوي الذي يؤخذ عنه الحديث (الشيخ) أو الراوي الذي يتلقى الحديث (التلميذ) •

ومنهجهم في نقد الحديث سندا ومتنا (النقد الداخلي والخارجي) •

ومنهجهم في الجرح والتعديل ، وشروط الجارح والمزكي ، وما يتعلق بذلك من قواعد •

ومنهجهم في التصحيح والتضعيف وما يتعلق به من ضوابط وأصول ثم مناهجهم في التصنيف وما يلحق به من مناهج عامة أو خاصة والأسس التي ساروا عليها في ذلك •

وقد أبرزت من خلال هذا البحث أن المحدثين ينتهجون منهجا دقيقا في الحكم على الراوي والمروي ، وفي نقد الحديث ، سندا ومتنا ، وبهذا يظهر أيضا خطأ المستشرقين ومجازفتهم في رمي المحدثين بتهمة عدم الاهتمام بنقد متن الحديث •

كما أظهرت ذلك من خلال المنهج العلمي الشامل المؤصل الذي سلكوه في التأليف ابتداء من كتب السنة المشتملة على أمور العقيدة

والرد على أهل الأهواء وانتهاء بكتب التربية والأخلاق والزهد والرقائق ، وذلك وفق أسس منهجية دقيقة ..

والله الموفق

تمهيد

إن الوقوف على مناهج المحدثين تفصيلاً يكاد يكون أمراً متعسراً ، بل متعذراً وذلك للأسباب التالية :

أ- كثرة المحدثين ، وتعدد مصنفاتهم في الجرح والتعديل ، والترجيح والتعليل ، وفي علم الرجال ، وفي أصول الحديث ، وفقهه ، وشرحه ، وغير ذلك من فروع هذا العلم الشريف ، مما يتطلب استقراءً وتتبعاً ليس باليسير •

ب- عدم وجود مقدمات لهذه المصنفات غالباً ، تبين طريقة تأليفها ، وتفصح عن مناهج المصنفين ، وشروطهم ، والوقوف على دوافع التصنيف والأمور التي يقصد المصنف بسطها ، أو اختصارها ، أو توضيحها ••

جـ- تعدد المناهج واختلافها في بعض جوانب هذا العلم ، كاختلافهم في عبارات الجرح ، وفي طرق التصنيف ، وغير ذلك •

لذا كان هذا البحث يتناول أصول مناهج المحدثين ، والقواعد الكلية لها ، وجمع هذه القواعد المتفرقة في بطون العشرات من الكتب •

وقد قمت بإفراد هذه القواعد تحت عناوين مستقلة ، أصلية وفرعية ، وأبرزت أهم العناصر لهذه الدراسة ، وتتلخص فيما يلي :

١. منهج المحدثين في التثبت في الرواية تلقياً وتحملاً وأداءً •

٢. منهجهم في النقد الداخلي والخارجي ، وفي الجرح والتعديل ، وفي

التصحيح والتضعيف ، والقواعد الكلية لذلك .

٣. مناهجهم في التصنيف (عاماً وخاصاً) ، والتصنيف في علم الرجال وأنواع المصنفات في ذلك ، ما كان منها باعتبار الراوي ، أو باعتبار المروي .

وقمت بلمّ هذه القواعد ، وتنظيمها ، وتبويبها ، وترتيبها ، كل نوع تحت قسمه ، وكل قسم تحت أصله .

وسلكت في ذلك مسلك الاختصار والإيجاز ، وذلك أن المقصود الأول من هذا البحث هو جمع هذه القواعد ، وما يتفرع عنها من فروع ، وأقسام ليكون بمثابة تقنين لها ، وحصر لأصولها وقواعدها ، لذا لم أتعرض للتفصيل والشرح والتمثيل - إلا نادراً - لهذه الأقسام والفروع ، لأن ذلك يتطلب مزيداً من الوقت ، ويضاعف حجم البحث أضعاف ما هو عليه ، وذلك يصلح خارج المتطلبات الأكاديمية للبحوث العلمية ، وهو ما سأحاول التوسع فيه مع توضيح النماذج العملية لهذه المناهج من أقوال المحدثين ، ومصنفاتهم المختلفة فيما بعد إن شاء الله تعالى .

وقد اعتمدت على المصادر الأصلية ، وجعلتها هي العمدة في التوثيق ، غير أنني رجعت إلى بعض المراجع الحديثة في جانب الترتيب، والفهرسة ، ونحوها حين لا أجد ذلك في المصادر الأصلية .

وإذا أخذت من المصدر بشيء من التصرف اليسير عزوت إليه بعد

قولي : (انظر) ، وقمت بتخريج الأحاديث التي ذكرت في أثناء البحث فإن كان الحديث في الصحيحين ، أو أحدهما اكتفيت بعزوه لهما روماً للاختصار .

وربما أحيل إلى عدد من المصادر في معلومة واحدة ، وبعض هذه المصادر تكون فيه المعلومة نصاً ، وبعضها يكون المنقول فيها بالمعنى ، لا بالعبارة المنقولة نفسها ، وربما أعتمد في الإحالة إلى بعض المصادر على مصدر آخر لأن المصدر لم يقع تحت يدي ، وهذا نادر قليل .

وقد بذلت الجهد في توثيق النصوص والنقول ، وردها إلى مصادرها وفق الضوابط العلمية المقررة .

والله وحده المسئول أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه ، نافعاً لكاتبه وقارئه .

والحمد لله رب العالمين

المنهـــج :

١) المنهج والمنهاج : الطريق الواضح

والنهج من نهج الطريق : أبانه وأوضحه ، ونهجه : سلكه ٠

قال تعالى: ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً ﴾(سورة المائدة:٤٨) ٠

وباستعراض معاني هذه الكلمة نجد أنها تدور حول ثلاثة معان :

١- الطريق المستمر ٠ قال الراجز :

من يك ذا شك فهذا فلج ماء رواء وطريق نهج

٢- الطريق المستقيم ٠

٣- الطريق البين الواضح[1] ٠

٢) المُحدّث : هذه مرتبة من مراتب العلماء المعنيين بدراسة السنة المتخصصين فيها ٠ وهذه المراتب على النحو التالي :

- أمير المؤمنين (في الحديث) ، حجة ، حافظ ، مُحدِّث ، مسنِد (بكسر النون) ٠

وقيل هذه المراتب أولها : الطالب ، وهو الراغب في الحديث المبتدي فيه ، ثم المحدّث ، وهو الأستاذ الكامل ، وكذا الشيخ والإمام بمعناه ، ثم الحافظ ،وهو الذي أحاط علمه بمئة ألف حديث متناً وإسناداً ،

---

(١) لسان العرب (٢/٣٨٣) ، تفسير القرطبي (٦/٢١١) ، القاموس المحيط (١/٢١٨)٠

وأحوال الرواة جرحاً وتعديلاً وتاريخاً ، ثم الحجة ، وهو الذي أحاط علمه بثلاثمائة ألف حديث .

وباستعراض ما استعملت فيه هذه الكلمة نجد أن لها ثلاثة معان من حيث الاصطلاح، وهي[1] :

١.عند المتقدمين المحدث مرادف للحافظ .

٢.عند المتأخرين : من اشتغل بالحديث رواية ودراية ، وجمع بين رواياته واطلع على

كثير من الروايات والرواة في عصره ، وهو دون الحافظ .

٣. المحدث في عصرنا أقل شأناً ، وأقل حفظاً ، إذ ينظر لكل عصر بحسبه[2] .

٣) منهج المحدثين في التثبت : ويبرز في الآتي :

أ- تقييد الحديث :

الكتابة إلى جانب الحفظ أو التشديد على الحفظ وحده كما ذهب إليه بعض الصحابة والتابعين،كل ذلك يدل على درجة الضبط والتثبت التي أولاها العلماء اهتمامهم لصيانة السنة النبوية من عهد الصحابة(رضي ا لله عنهم) إلى انقطاع عصر الرواية .

وقد نقل عن عدد من الصحابة والتابعين كراهية كتابة الحديث ،

---

(١) الحطة (١٣٥-١٤٠)

(٢) قواعد التحديث (٧٦-٧٧).

وتأكيدهم على حفظه وضبطه بالصدر ، وثبت النهي عن كتابة الحديث عن النبي (صلى ا لله عليه وسلم) • أخرج مسلم (٢٢٩٨/٤) عن أبي سعيد الخدري أن رسول ا لله (صلى ا لله عليه وسلم) قال : (لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن ، من كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحه) • فيجمع بين هذا الحديث وبين الأحاديث التي تفيد الإذن بالكتابة كحديث أبي هريرة عند البخاري (٢٤٨/١) ومسلم (٩٨٨/٢)أن النبي (صلى ا لله عليه وسلم) قال : (اكتبوا لأبي شاة ‎••‎) (بأن النهي خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره ، والإذن في غير ذلك ، أو أن النهي خاص بكتابة غير القرآن معه في صحيفة أو كتاب واحد ، والإذن في غير ذلك ، أو أن النهي خاص بمن خشي منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ والإذن لمن أمن منه ذلك ، أو أن النهي منسوخ والإذن ناسخ له) • قال ابن حجر : قال العلماء : (كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث ، واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظاً كما أخذوا حفظاً ، لكن لما قصرت الهمم وخشي الأئمة ضياع العلم دونوه)[١] •

وذكر السيوطي قولاً ثالثاً بين الإذن والمنع من الكتابة ، وهو : الكتابة والمحو بعد الحفظ [٢]، التدريب (٦٥/٢)•

---

(١) فتح الباري (٢٥١/١) ، تدريب الراوي (٦٧/٢)•

(٢) التدريب (٦٥/٢)

فالذي يظهر أن الخلاف في كتابة الحديث والمنع منها قد زال ودرس ، والذي استقر عليه الأمر جواز كتابته مع ضبطه وتحقيقه .

قال ابن الصلاح في مقدمته (ص/٨٨) : ثم إنه زال ذلك الخلاف ، وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك - أي الكتابة - ولولا تدوينه في الكتب لدرس في الأعصر الآخرة، اهـ .

وقد وصلت عشرات الصحف مصونة مضبوطة رواها عن الصحابة تلاميذهم، ثم مَنْ بَعْدَهُم ، ومن هذه الصحف الحديثية :

١- الصحيفة الصادقة ، وهي صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص (رضي الله عنهما) .

٢- الصحيفة الصحيحة ، وهي صحيفة همام بن منبه بن كامل الصنعاني (م١٣٢هـ) عن أبي هريرة (رضي الله عنه)[١] .

٤- صحيفة جابر بن عبد الله (رضي الله عنه) ، وهي صحيفة مشهورة رواها عنه سليمان بن قيس اليشكري ، وهو تابعي ثقة .

٥- صحيفة أنس بن مالك (رضي الله عنه) ، رواها عنه أبو الزناد عبد الله بن ذكوان الإمام الثقة .

والصحف والنسخ الحديثية كثيرة هذا غيض من فيض منها[٢] .

---

(١) وقد طبعت بتحقيق علي حسن عبد الحميد .

(٢) انظر : دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه - د. محمد مصطفى الأعظمي(ص/٤٧١ وما بعدها)، معرفة النسخ والصحف الحديثية ، بكر بن=

ب – الاستحلاف والاستشهاد :

ومن التشديد في التثبت في الحديث استحلاف المحدث ، وهذا من أشد ما عرف في جانب التوثق في الرواية ، عن علي (رضي الله عنه) قال : كنت إذا سمعت من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حديثاً نفعني الله بما شاء منه ، وإذا حدثني عنه محدث استحلفته ، فإن حلف لي صدقته ، وإن أبا بكر حدثني ، وصدق أبو بكر . . فذكر تمام الحديث[1] .

ومع أن هذا الأمر (الاستحلاف) لم يكن شائعاً منتشراً بين الصحابة ومن بعدهم، فقد وجد ما يقوم مقام الاستحلاف مما يدل على تشديد المحدثين في الرواية ، كالاستشهاد على قبول الخبر ونحوه ، ومحاكمته إلى التاريخ ، وعرض مروياته عرضاً دقيقاً على رواية الأثبات .

= عبد الله أبو زيد (ص/٧٩ وما بعدها) .

(١) وقد تكلم في راويه أسماء بن الحكم الفزاري فرده البخاري وغيره ، وانظر : الأنوار الكاشفة (ص/٦٨)، والحديث اخرجه أحمد (١/٢، ١٠) وأبو داود (٢/١٨٠) ، والترمذي (٥/٢٢٨) كلهم من طريق أسماء بن الحكم ، قال الحاكم : والحديث في ذلك عنه مستفيض مشهور ، فأغنى اشتهاره عن ذكره في هذا الموضع ، وكذلك جماعة من الصحابة والتابعين ، وأتباع التابعين ، ثم عن أئمة المسلمين كانوا يبحثون وينقرون عن الحديث إلى أن يح لهم ، معرفة =

جـ- الإقلال من الرواية : ومن ذلك :

أ) أمر عمر (رضي ا لله عنه) للصحابة أن يُقلّوا الرواية عن نبيهم ، وكان شديد الإنكار على من أكثر الرواية .

ب) كان عدد من أجلاء الصحابة يقلون الرواية ، ومنهم أبو بكر ، والزبير ، وأبو عبيدة ، والعباس ، وسعد بن أبي وقاص ، وغيرهم . بل كان بعضهم لا يكاد يروي شيئاً كسعيد بن زيد[1] بل روي عن بعضهم أنه كان يمر عليه سنة لا يحدث فيها[2] .

د - عرض الحديث على الحفاظ وعلى الأصول :

ومن الأمور الدالة على تثبت المحدثين في الرواية ، وتوثقهم تمام التوثق من صحتها ، وضبط الراوي لما يروي من الحديث عرض

= علوم الحديث (ص/١٥). وصححه الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند ، واستحلف عمر بن عبد العزيز أبا بردة ، منحة المعبود (٢٩/١) ، واستحلف شعبة عبد ا لله بن دينار ، تقدمة الجرح والتعديل (ص/١٦٤) ، وانظر : منهج النقد عند المحدثين (ص/٥٧) ، د. محمد مصطفى الأعظمي .

(١) هو سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدوي ، أحد العشرة ، مات سنة خمسين للهجرة ، الطبقات الكبرى (٣٧٦/٢)،تذكرة الحفاظ (٦/١) ، توجيه النظر (١٠-١١) .

(٢) انظر : سنن ابن ماجة (١١/١-١٢) ، مقدمة الكامل في الضعفاء (ص/٤٠ وما بعدها) .

الحديث على الحفاظ المتقنين له، وقد ظهر هذا في عصر الصحابة فمن بعدهم ، روى ابن عمر عن أبي هريرة حديث (من تبع جنازة فله قيراط) فأرسل إلى عائشة فسألها فصدقت أبا هريرة[1]. وروى الحاكم عن الأعمش قال : كان إبراهيم صيرفي الحديث ، فكنت إذا سمعت الحديث من بعض أصحابنا أتيته فعرضته عليه[2].

وقال الأوزاعي : كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزيف على الصيارفة ، فما عرفوا أخذنا ، وما تركوا تركنا[3].

وكذلك عرض الحديث على الأصول المعتمدة ، والنسخ الموثقة ، وهو ما يعرف بالمقابلة .

قال النووي:من أراد العمل بحديث من كتاب فطريقه أن يأخذه من نسخة معتمدة قابلها هو أو ثقة بأصول صحيحة، فإن قابلها بأصل معتمد محقق أجزأه[4].

---

(١) صحيح البخاري (٢/٨٩) ، مسلم (٢/٦٥٣).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص/١٦).

(٣) الجرح والتعديل (١/٢١) ، الموضوعات (١/١٠٣) .

(٤) تقريب النووي (ص/١٤٩).

هـ- الخوف من النقص أو الزيادة في الحديث عن النبي (صلى ا لله عليه وسلم) :

كان أصحاب النبي (صلى ا لله عليه وسلم) أشد الناس تخوفاً واحترازاً في رواية الحديث عن النبي (صلى ا لله عليه وسلم) ، وتثبتاً في التحديث مخافة الوقوع في القول عليه ما لم يقل .

أخرج أحمد[1] ، وابن ماجة [2] عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : قلنا لزيد بن أرقم :حدثنا قال:كبرنا ونسينا ، والحديث عن رسول ا لله(صلى ا لله عليه وسلم) شديد.

وأخرج أحمد[3] وابن ماجة[4] أيضاً بإسناد صحيح عن محمد بن سيرين قال : كان أنس إذا حدث حديثاً عن رسول ا لله (صلى ا لله عليه وسلم) ففرغ منه ، قال : أو كما قال رسول ا لله (صلى ا لله عليه وسلم) . وأخرج ابن ماجة[5] عن ابنمسعود أنه كان يقول : أو دون ذلك ، أو فوق ذلك ، أوقريباً من ذلك ، أو شبيهاً بذلك، وإسناده صحيح .

---

(١) المحصل (١/١٥٧).

(٢) سنن ابن ماجة (١/١١) ، وإسنادهما صحيح .

(٣) المحصل (١/١٥٧).

(٤) سنن ابن ماجة (١/١١).

(٥) سنن ابن ماجة (١/١١).

و– الرحلة :

ومن ذلك رحلة جابر (رضي ا لله عنه) ، وهو من فقهاء الصحابة، ومن المكثرين في الرواية – مسيرة شهر – ليسمع من عبد ا لله بن أنيس حديثاً واحداً ، وهو قول النبي (صلى ا لله عليه وسلم) (إن ا لله تبارك وتعالى يبعثكم يوم القيامة من قبوركم حفاة عراة غرلا بهماً ٠٠ الحديث)[1]، ورحلة أبي أيوب الأنصاري إلى عقبة بن عامر (رضي ا لله عنهما) يسأله عن حديث[2] وغيرهم٠

---

(١) الحديث أخرجه البخاري (العلم ٢٠٨/١) تعليقاً ، الأدب المفرد (٩٧٣) ، وأحمد (٤٩٥/٢) وفي إسناده عبد ا لله بن محمد بن عقيل ، وهو مختلف فيه ، قال في التقريب : (صدوق في حديثه لين ويقال تغير بأخرة)(ص/٣٢١)٠ والطبراني في مسند الشاميين (١٥٦) وتمّام في فوائده (٩٢٨) من طريق الحسن بن جرير الصوري ، ثنا عثمان بن سعيد ، ثنا السليم بن صالح عن ابن ثوبان ، عن الحجاج بن دينار ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر ٠ قال الحافظ في الفتح (٢١٠/١) (إسناده صالح) ٠ وأخرجه الحاكم (٤٣٧/٢-٤٣٨) وصححه ووافقه الذهبي ، وأخرجه الخطيب في الرحلة (١٢٠) من طريق أبي الجارود العنسي عن جابر ، وفي إسناده ضعف ٠

(٢) الحديث أخرجه أحمد (٣٧٥/٥) بإسناد حسن من طريق عبد الملك بن عمر بن هبيب عن عمه عن رجل من أصحاب النبي (صلى ا لله عليه وسلم) ، وأخرجه الحميدي في مسنده(٣٨٤)، والحاكم في معرفة علوم الحديث من طريق أبي سعد الأعمى يحدث عن عطاء بن أبي رباح ، قال : خرج أبو أيوب إلى عقبة بن عامر يسأله عن حديث سمعه من رسول ا لله (صلى ا لله عليه وسلم) ٠٠ =

ورحل عشرات من التابعين للقاء كبارهم ، وأما من بعدهم فإنه يصعب حصر رحلات العلماء والمحدثين في البلاد .

وللرحلة فوائد جمة ، منها التثبت من صحة الحديث ، ومشافهة الراوي له ، وضبط ألفاظه ضبطاً تاماً ، وكثرة الشيوخ ، وعلو الإسناد، وغير ذلك[1] .

ولم تكن الرحلة مقتصرة على سماع لفظ الحديث ، بل بحثاً عن الشيوخ والأسانيد ، ورغبة في علو الإسناد ، والتخفف من كثرة الوسائط . ومن هنا ندرك سبب ذكر رحلات الراوي عند الترجمة له ، فإنهم غالباً يذكرون رحلاته ، بل ربما أشاروا إلى أنه لم يرحل كغيره ، أو لم يغادر بلده ، وما شابه ذلك من عبارات لا تخلو – مع عدم العذر – من وصفه بنوع من التقصير ، وبالرحلة يعرف أن الراوي قد أخذ الحديث عن غير علماء بلده سماعاً لا إجازةً ، ويؤخذ منها علو همته وطموحه وكده في طلب العلم .

ز- ومن منهجهم التثبت والتحري والسؤال عن

الإسناد ، وبالغوا في العناية بالإسناد واختبار الراوي بالتاريخ ، والتوثق من حاله ، ولم يكتفوا في هذا بالعدالة ، وصلاح الراوي وورعه

---

(١) انظر :الرحلة للخطيب البغدادي (١٠٩-١٨٥)، معرفة علوم الحديث (٨-٩).

بل اشترطوا أن يكون إلى جانب ذلك يقظاً ، غير مغفل ، ضابطاً لما يروي ، صائناً لما يكتب ، وتفحص الورق والحبر والخط ، ونقد المتن، وتحليل النص وغير ذلك[1] .

ولم يقتصر هذا المنهج على التثبت من صحة الحديث وحسب ، بل أصبح منهجاً عاماً للحكم على الآثار من أقوال الصحابة والتابعين ، بل أقوال من بعدهم من العلماء ، والتثبت من صحة القصص والحكايات والشواهد اللغوية ، والوقائع التاريخية ، والتحقق من صحة نسبة الكتب إلى مصنفيها إلى غير ذلك .

ولو اتبع هذا المنهج في العلاقات الفردية والجماعية في الحياة اليومية وفي الحكم على الأشخاص ، وفي تلقي الأخبار ، ونسبة الأقوال والمذاهب إلى أصحابها لصفت الحياة من كدر كثير .

٤) منهجهم في التلقي :

وأحكموا ذلك بوضع قواعد منها ما يتعلق بالراوي الذي يؤخذ عنه الحديث (الشيخ) ومنها ما يتعلق بالراوي الذي يتلقى الحديث (التلميذ)، ومنها ما يتعلق بطرق التلقي والتحمل ، وصفة الرواية .

---

(١) انظر : الجرح والتعديل (٢٧/١) ، مقدمة مسلم (ص/١٣) ، الكفاية (٤٣١)، منهج النقد عند المحدثين (ص/٩٩)، د. محمد مصطفى الأعظمي .

فأما ما يتعلق بالراوي - شيخاً أو تلميذاً - فراعوا في ذلك أموراً وصفات مهمة منها :

١) أن يكون عدلاً : أي سالماً من أسباب الفسق ، مؤدياً للفرائض مجتنباً للكبائر، بل إن بعضهم اشترط أن يكون مجتنباً للصغائر متنزهاً عما يذم عرفاً من خوارم المروءة .

ويُستفاد من أصولهم في ذلك أن الرواة ينقسمون باعتبار العدالة والضبط إلى تسعة أقسام :

١. رواة من الدرجة العليا من العدالة والضبط .
٢. رواة من الدرجة العليا من العدالة ، والوسطى من الضبط .
٣. رواة من الدرجة العليا من العدالة ، والدنيا من الضبط .
٤. رواة من الدرجة الوسطى من العدالة ، والعليا من الضبط .
٥. رواة من الدرجة الدنيا من العدالة والعليا من الضبط .
٦. رواة من الدرجة الوسطى من العدالة والوسطى من الضبط .
٧. رواة من الدرجة الوسطى من العدالة والدنيا من الضبط .
٨. رواة من الدرجة الدنيا من العدالة والوسطى من الضبط .
٩. رواة من الدرجة الدنيا من العدالة والدنيا من الضبط[1] .

---

(١) توجيه النظر (ص/٣٠).

ولمعرفة كون الراوي ثقة طرق منها :

أ- توثيق المزكين له مع انتفاء الطعن الجارح فيه ، وتكفي تزكية الواحد على الراجح ، وليس من باب التحكم أو الهوى أو مراعاة القربى .

ب- تخريج الشيخين أو أحدهما للراوي محتجين به إذا لم يتكلم فيه غير متعنت، والمتكلم فيه من هذا النوع لا ينحط حدثه عن مرتبة الحسن . قال الذهبي : فمن احتجَّا به أو أحدهما ولم يوثق ، ولا غمز، فهو ثقة حديثه قوي ، ومن احتجا به أو أحدهما وتكلم فيه ، فتارة يكون الكلام فيه تعنتاً ، والجمهور على توثيقه ، فهذا حديثه قوي أيضاً ، وتارة يكون الكلام في تليينه ، وحفظه له اعتبار ، فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن[1] .

جـ- الاستفاضة والشهرة .

د- مقارنة رواياته بروايات الثقات ، فإن وافقت في الكل أو الأغلب فهو الضابط الثبت[2] .

---

(١) الموقظة (ص/٧٩-٨٠) .

(٢) الاقتراح (ص/٥٤) ، التقييد والإيضاح (ص/١١٤-١١٦) .

٢) أن يكون صحيح الكتاب ، فمن لوازم الضبط أن يكون الراوي ضابطاً كتابه محافظاً عليه ، صائناً له من العبث ، فلا يُزاد فيه أو ينقص منه منذ سماعه وتقييده له من الشيخ إلى أن يؤدى منه .

٣) اتصافه بعلو الخصال ، وكريم الخلال ، وذلك مثل :

أ) أن لا يأخذ على التحديث أجرة ، وقد ترخص بعضهم في ذلك للحاجة(١) .

ب) أن لا يكون منكراً لأمرٍ متواتر من الشرع معلوم من الدين بالضرورة ، أو اعتقاد عكسه ، فأما من لم يكن بهذه الصفة من أهل البدع ، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله(٢) .

جـ) أن لا يصر على غلطه عناداً بعد بيان الصواب له ممن هم أهل لذلك(٣) .

وأما ما يتعلق بسن السماع فالمعتمد أنه لا تحديد للسن بالنسبة للسماع ، والمعتبر في ذلك إنما هو أهلية الفهم والتمييز(١)، وأما بالنسبة

---

(١) انظر : الباعث الحثيث (ص/١٠٠).

(٢) نزهة النظر : (ص/١٣٧).

(٣) انظر : الباعث الحثيث (ص/٩٧-٩٨).

(٤) الموقظة (ص/٦١) ، تدريب الراوي (٢/٦) .

للتحديث فلا بد فيه من البلوغ والتمييز[1] .

أما كيفية التلقي فأوجبوا التيقظ ، وعدم الغفلة أو النوم ، أو التشاغل بالنسخ أو بالكلام أو بأي أمر آخر يصرفه عن تمام الاستعداد وحضور الذهن[2] .

الأداء : ولا يروي ويحدث حتى يتقن ما سمع ويحفظه حفظاً جيداً بعدما يصحح أصوله ويضبط ذلك ضبطاً دقيقاً .

والمستحب له أن يورد الأحاديث بألفاظها[3] ، وأما الرواية بالمعنى فإن كان الراوي عالماً بما يحيل المعنى ، بصيراً بالألفاظ ومدلولاتها ، وبالمترادف من الألفاظ ونحو ذلك فقد جوز ذلك جمهور الناس سلفاً وخلفاً ، وعليه العمل ، وإلا فلا خلاف في أنه لا تجوز له الرواية بالمعنى[4] .

ويجوز له اختصار الحديث ، أو حذف بعضه على الراجح إلا في الغاية ، والاستثناء ونحوه مما لا يستقيم المعنى بحذفه[5] .

---

(١) الكفاية في علوم الرواية (ص/١٣٤-١٣٥) .

(٢) تدريب الراوي (١/٣٣٩) ، المنهل الراوي (ص/٦٦) .

(٣) الكفاية (ص/٢٥٧-٢٥٨) ، نزهة النظر (ص/١٢٩) .

(٤) اختصار علوم الحديث (ص/١٣٦) ، نزهة النظر (ص/١٢٨) .

(٥) اختصار علوم الحديث (ص/١٣٩) .

– وأنواع التحمل ثمانية :

١. السماع : وهو أعلاها ، ويكون من لفظ المسمع ، حفظاً أو من كتاب .

٢. العرض : وهو القراءة على الشيخ حفظاً أو من كتاب .

٣. المناولة : وهي دفع الشيخ كتابه إلى شخص ويقول له : هذا كتابي أو هذه مروياتي فاروها عني – وهذه المناولة المقرونة بالإجازة – أو لا يقول له اروها عني – وهي المناولة المجردة عن الإجازة – .

٤. المكاتبة : وهي أن يكتب الشيخ بحديثه أو ببعضه لحاضر أو غائب فيجيز له روايته عنه أو دون ذكر الإجازة ، وهي متضمنة لذلك على كل حال .

٥. الإجازة : وهي أن يأذن الشيخ لمن يروي عنه بعض مروياته أو كلها ، وهي أقسام .

٦. الإعلام : وهو أن يعلم الشيخ الراوي بأن هذا الحديث أو هذا الكتاب من سماعه .

٧. الوصية : وهي أن يوصي الشيخ بأن تدفع كتبه عند موته أو عند سفره للراوي .

٨. الوجادة : وهي أن يجد الراوي أحاديث بخط الشيخ .

وصيغ الأداء على تسع مراتب أيضاً :

١. سمعت وحدثني .

٢.أخبرني وقرأت عليه .
٣.قرئ عليه وأنا أسمع .
٤.أنبأني .
٥.ناولني أخبرني ، أو حدثني مناولة .
٦.شافهني .
٧.كتب إلي .
٨.وجدت بخط فلان .
٩.عن ونحوها من الصيغ المحتملة للسماع والإجازة ، ولعدمهما ، مثل (قال) (ذكر)[1] .

٥) منهجهم في النقد : ويتناول الأمور التالية :

١.نقد السند والمتن .
٢.الجرح والتعديل .
٣.التصحيح والتضعيف .

١- نقد المتن : المقصود بالنقد هنا : بيان حال متون الأحاديث ، والتمييز بين صحيحها وسقيمها ، ومعلها وسليمها .

ويحسن التنبيه هنا إلى الأمور التالية :

١- نقد المتن سابق على نقد الإسناد ، فقد انتقدت عائشة (رضي

---

(١) نزهة النظر (ص/١٦٨-١٧٤) ، الموقظة (ص/٥٨-٥٩).

الله عنها) أحاديث واستدركت على رواتها من الصحابة مع إقرارها بعدالتهم ، وثقتهم ، وعدم طعنها في أمانتهم[1] .

٢- هناك علاقة وثيقة بين السند والمتن ، فلا يقع من الراوي الثقة رواية المتن الموضوع والمنكر ، فلم يكن نقد السند أصلاً إلا للوصول إلى حال المتن .

٣- مع ذلك فإن من قواعد المحدثين المقررة أن صحة السند لا تستلزم صحة المتن،وكذلك العكس لما يطرأ من العلل على المتن أو السند إلا إن اقتصر على ذلك حافظ معتمد ولم يذكر علة ولا قادحاً ، فالظاهر صحة المتن وحسنه لأنه الأصل[2] .

قال ابن حجر متعقباً كلام ابن الصلاح : (لا نسلم أن عدم العلة هو الأصل ، إذ لو كان هو الأصل ما اشترط عدمه في شرط الصحيح) وقال في تعليقه على قول ابن الصلاح (إلا إن اقتصر على ذلك حافظ معتمد) : (والذي يظهر لي أن الصواب التفرقة بين من يفرق في وصفه الحديث بالصحة بين التقييد والإطلاق ، وبين من لا يفرق ، فمن عرف من حاله بالاستقراء التفرقة يحكم له بمقتضى ذلك ، ويحمل

---

(١) راجع كتاب (الإجابة لما استدركته عائشة على الصحابي) للزركشي (ص/١٠ وما بعدها)، وكذلك وقع نقد المتن من عمر (رضي الله عنه) وابن عباس ، وابن عمر وغيرهم من الصحابة وكذلك التابعين ومن بعدهم ، وانظر : اهتمام المحدثين بنقد الحديث ، د. محمد لقمان السلفي (ص/٣١٠-٣١٢) .

(٢) انظر : تدريب الراوي (١/١٦١) .

إطلاقه على الإسناد والمتن معاً ، وتقييده على الإسناد فقط ، ومن عرف من حاله أنه لا يصف الحديث دائماً وغالباً إلا بالتقييد فيحتمل أن يقال في حقه ما قال المصنف آخراً ، اهـ[1].

عناية المحدثين واهتمامهم بالمتن ، وتبرز في الآتي :

أ- التصنيف في علوم المتن المتعلقة بقائله[2] وهي :

١.الحديث القدسي : وهو ما يرويه الرسول (صلى ا لله عليه وسلم) عن ربه معنىً واللفظ من كلامه (صلى ا لله عليه وسلم) ، أو قيل ما يرويه لفظاً ومعنىً عن ا لله عز وجل ولكن لم يرد به التحدي ، والأول أرجح[3].

٢.الحديث المرفوع : وهو المضاف إلى النبي (صلى ا لله عليه وسلم) بصرف النظر عن اتصال سنده .

٣.الحديث الموقوف : وهو المنتهي إلى الصحابي من قوله أو فعله .

٤.الحديث المقطوع : وهو المنتهي إلى التابعي من قوله أو فعله .

---

(١) النكت على ابن الصلاح (١/٤٧٤).

(٢) انظر : أصول منهج النقد ، د. عصام البشير (ص/٦٨-٦٩).

(٣) انظر : قواعد التحديث ،القاسمي (ص/٦٥-٦٧) ، الحديث النبوي ، محمد بن لطفي الصباغ (ص/١٣٢).

ب- علوم المتن المتعلقة ببيانه :

١.غريب الحديث ويُعنى ببيان معانيه وضبط ألفاظه •

٢.أسباب ورود الحديث •

٣.ناسخ الحديث ومنسوخه •

٤.مختلف الحديث : ويُعنى بالتوفيق بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض •

٥.محكم الحديث : وهو السالم من المعارض أو النسخ •

٦.شروح الحديث : تُعنى بما في الحديث من أحكام وفوائد •

جـ- العلوم الناشئة من مقارنة المتن بالروايات الأخرى :

١.الشاذ : وهو تفرد المقبول الرواية بمتن مخالفاً للأرجح منه •

٢.المحفوظ : وهو ما يقابل الشاذ •

٣.المنكر : وهو المتن الذي تفرد به الضعيف مخالفاً للمقبول •

٤.المعروف : وهو ما يقابل المنكر •

٥.زيادات الثقات : وهي تفرد الراوي بزيادة في الحديث عن بقية الرواة عن الشيخ الواحد ، أو زيادته في حديث نفسه •

٦.المضطرب:وهو مجيء الحديث على أوجه مختلفة لا يترجح بعضها على بعض•

٧.المدرج : وهو أن يقع في المتن كلام ليس منه ، كدمج موقوف بمرفوع من غير فصل ، قال ابن حجر : وأما مدرج المتن فهو أن يقع في

المتن كلام ليس منه .. لأنه يقع بعطف جملة على جملة ، أو بدمج موقوف من كلام الصحابة أو من بعدهم بمرفوع من كلام النبي (صلى الله عليه وسلم) من غير فصل[1].

٨.المقلوب : وهو أن يقدم لفظاً مكان لفظ أو العكس .

٩.المصحَّف والمحرَّف : وهو ما يقع من تغيير في لفظ الحديث .

١٠.المُعلّ : وهو الحديث الذي فيه عيب مع أن ظاهره السلامة منه .

١١.الشاهد : وهو مجيء الحديث من رواية صحابي آخر بمعناه أو بلفظه .

١٢.اختصار الحديث : وهو أن ينقص من الحديث ما لا تعلق له بما يبقيه منه .

١٣.تداخل ألفاظ الروايات : وهو أن يروي الحديث أكثر من شخص فيدخل حديث بعضهم في بعض[1].

د- قواعد نقد المتن :

من المقرر عند المحدثين جواز نقد المتون مجردة عن أسانيدها، لكنهم

---

(١) نزهة النظر (ص/١٢٥).

(٢) انظر:اختصار علوم الحديث (ص/١٣٩-١٤٦ ، ١٦٢-١٧٠) ، نزهة النظر (ص/١٢٨-١٢٩)،أصول منهج النقد، د.عصام البشير(ص/٦٨-٦٩).

وضعوا قواعد ومقاييس هـذا النقـد حتى لا يكـون خاضعـاً للنظـر العقلي المحض ، أو للظروف البيئية أو السياسية ، أو النفسـية ونحوهـا ، وحينئذ لا يكون هناك ضابط ولا ميزان لرد الحديـث أو قبولـه ، ومـن هذه القواعد[1]:

١. عرض الحديث على القـرآن ، فإن ناقضـه مناقضـة بيّنـة حكـم ببطلان الحديث، ويمثـل لذلـك بحديـث[2] (مقـدار الدنيـا وأنهـا سـبعة آلاف سنة) فهو مناقض لقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لاَ يُجَلِّيْهَا لِوَقْتِهَا إلاَّ هُو ﴾(سورة الأعراف:١٧٨)٠

وحديث (لا يدخل الجنة ولـد زنـا ، ولا والـده ، ولا ولـده) وفي رواية (ولا شيء من نسله إلى سبعة آباء)[3]، وهذا يخالف قوله تعالى : ﴿وَلاَ تَـزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْـرَى ﴾(سورة فاطر :١٨)وقولـه تعـالى : ﴿ وَلاَ تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلاَّ عَلَيْهَا ﴾ (سورة الأنعام :١٦٤) ٠

---

(١) مقاييس ابن الجوزي (ص/٤٥ وما بعدها) ، أصول منهج النقـد (ص/٩٣ ومـا بعدها) ٠

(٢) انظر : المنار المنيف (ص/٨٠) ٠

(٣) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٣/١١٠-١١١) بطرق مـن حديـث عبـد ا لله بن عمرو وأبي هريرة ، وقال : ليس في هذه الأحاديث شيء يصح ، وقـال أيضاً : (فهذه الأحاديث تخالف الأصول في قولـه تعـالى : ﴿وَلاَ تَـزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ وانظر : المنار المنيف =

٢. عرض الحديث على الحديث الصحيح الصريح ، فإن خالفه مخالفة يتعذر الجمع معها فهو دليل على بطلانه • ويمثل لذلك بحديث أبي هريرة عن النبي (صلى ا لله عليه وسلم) قال :(من رفع يديه في الصلاة فلا صلاة له)، وحديث أنس قال : قال رسول ا لله (صلى ا لله عليه وسلم) : (من رفع يديه في الركوع فلا صلاة له)[1]• وحديث أبي الدرداء قال : قال رسول ا لله (صلى ا لله عليه وسلم) : (لا تأكلوا اللحم)[2]• فهذه كلها تخالف مخالفة صريحة الأحاديث الثابتة عن النبي (صلى ا لله عليه وسلم) من قوله أو فعله الذي استفاض عنه•

=(ص/١٢٣)، المقاصد الحسنة (ص/٤٧٠) ، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (ص/٤٨٨) ، وأخرج أحمد بإسناد حسن من حديث عائشة (رضي ا لله عنها)قالت : قال رسول ا لله (صلى ا لله عليه وسلم) : (هو شر الثلاثة إذا عمل بعمل والديه)•

(١) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٩٧/٢) وفي إسناده المأمون بن أحمد السلمي كان كذاباً ، قال ابن الجوزي : هذا حديث لا يصح عن رسول ا لله (صلى ا لله عليه وسلم) قال : وما أبله من وضع هذه الأحاديث الباطلة ليقاوم بها الأحاديث الصحيحة • •

(٢) الموضوعات (٣٠٥/٢) قال ابن الجوزي : وقد روي بإسناد مظلم عن مقاتل بن سليمان ، عن عطية ، عن أبي الدرداء قال : قال رسول ا لله (صلى ا لله عليه وسلم) : (لا تأكلوا اللحم) وهذا محال • قال : وقد صح عن رسول ا لله (صلى ا لله عليه وسلم) أنه كان يأكل اللحم ويحبه ويعجبه ، وإنما يهجر=

٣. عرض الحديث على الأصول والمعلوم من الدين بالضرورة ، قال ابن القيم : كل حديث يشتمل على فساد أو ظلم أو عبث ، أو مدح باطل ، أو ذم حق ، أو نحو ذلك فرسول ا لله (صلى ا لله عليه وسلم) منه بريء ، ومن هذا الباب أحاديث مدح من اسمه أحمد أو محمد ، وأن كل من يُسمى بهذه الأسماء لا يدخل النار ، وهذا مناقض لما هو معلوم من دينه (صلى ا لله عليه وسلم) أن النار لا يجار منها بالألقاب[1] .

٤. عرض الحديث على العقل الصريح ، فإذا اشتمل الحديث على أمر مستحيل أو مخالف للعقل الصريح أو يكذبه الحس ، فإنه يرد ولا يلتفت إليه مثل[2] حديث أسماء قالت : قال رسول ا لله (صلى ا لله عليه وسلم) : (رأيت ربي عز وجل على جمل أحمر عليه إزار)[3] .

= اللحم المهوسون من المتصوفة والمتزهدة حتى قال بعضهم : أكل درهم من اللحم يقسي القلب أربعين صباحاً .

(١) المنار المنيف (ص/٥٧).

(٢) مقاييس ابن الجوزي (ص/٦٧-٧٢).

(٣) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١٢٥/١) وقال : هذا حديث لا يشك أحد في أنه موضوع محال ، ولا يحتاج لاستحالته أن ينظر في رجاله ، ونقل عن ابن مندة قال : باطل موضوع على رسول ا لله (صلى ا لله عليه وسلم) .

وحديث صخر بن قدامة قال : قال رسول (صلى الله عليه وسلم) : (لا يولد بعد المئة مولود لله فيه حاجة)[1].

٥. عرض الحديث على الوقائع التاريخية المعلومة :

مثل حديث : (وضع الجزية عن أهل خيبر) وفيه شهادة سعد بن معاذ ، وأن الكاتب معاوية بن أبي سفيان (رضي الله عنهما) فإن سعداً توفي قبل ذلك في غزوة الخندق ، ومعاوية إنما أسلم زمن الفتح ، والجزية لم تكن نزلت حينئذ ، وإنما نزلت بعد عام تبوك[2].

وحديث علي أنه صلى على أبي قتادة صلاة الجنازة فكبر عليه سبعاً ، قال البيهقي : وهو غلط لأن أبا قتادة بقي بعد علي مدة طويلة[3].

٦. اشتمال الحديث على الآتي :

أ) ركة اللفظ وضعف الأسلوب ، مثل حديث : الناس كلهم موتى إلا العالمون، والعالمون هلكى إلا العاملون ، والعاملون كلهم غرقى إلا المخلصون ، والمخلصون على خطر عظيم[4].

---

(١) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١٩٢/٣) وقال : قال أحمد بن حنبل : ليس بصحيح .

(٢) المنار المنيف (ص/٥٧).

(٣) سنن البيهقي (٣٦/٤).

(٤) الموضوعات للصغاني (ص/٣٩) .

وهو حديث مفترى ملحون ، والصواب في الإعراب : العالمين ، والعاملين ، والمخلصين .

ب) أن يشتمل على المبالغة بالوعد أو بالوعيد الشديد على الأمر الحقير ، مثل حديث : (من قال لا إله إلا الله خلق الله تعالى من تلك الكلمة طائراً له سبعون ألف لسان ، لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون الله له)[1] .

جـ) أن يشتمل على سماجة في المعنى ، مثل حديث أبي زيد الأنصاري قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : (الديك الأبيض صديقي وصديق صديقي وعدو عدو الله)[2] .

د)ذم جنس معين كالترك أو الزنج أو ذم صنعة مباحة كالصباغة والحياكة[3].

وهناك قواعد أخرى كثيرة قيدها المحدثون وفصلوا الكلام فيها للحكم على متن الحديث مجرداً عن إسناده أو أسانيده التي تدل على عنايتهم الفائقة بهذا النوع من النقد خلافاً لما زعمه المستشرقون[4] .

---

(١) المنار المنيف (ص/٥٧).

(٢) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٣/٤) ، وقال : هذه الأحاديث ليس فيها شيء صحيح .

(٣) المنار المنيف (ص/٥٢).

(٤) وانظر تفصيل هذه القواعد في المنار المنيف لابن القيم، التنكيت والإفادة لابن=

٦) منهجهم في الجرح والتعديل :

ونتناول فيه الأمور التالية :

١.نشأة هذا المنهج •

٢.وجوب التثبت في الجرح والتعديل •

٣. أسباب غير معتبرة للجرح •

٤. شروط المجرح والمزكي •

٥. تعارض الجرح والتعديل •

٦. التعديل على الإبهام •

٧. رواية العدل هل تعد تعديلاً للراوي أولاً •

****

١- نشأة الجرح والتعديل :

لقد بدأ الجرح والتعديل ، ونقد الرواة ، والرواية منذ عهد الصحابة (رضي ا لله عنهم) ، ومع أن الصحابة ما كانوا يكذبون ، فقد عدلهم القرآن الكريم ، لكن حرصهم الشديد على حماية السنة ، والتثبت في رفع الحديث إلى النبي (صلى ا لله عليه وسلم) جعلهم يتشددون في الرواية ويسألون عن حال الراوي •

وليس الدافع لتشددهم في ذلك هو بالضرورة التشكيك في صدق

= همات ، التحديث بما قيل لا يصح فيه حديث لبكر بن عبد ا لله أبو زيد •

الراوي أو وصفه بالكذب ، بل لإمكان الوهم والخطأ المؤدي إلى الزيادة أو النقص •

وقد تكلم في الرواة من الصحابة جماعة منهم ، ونقدوا بعض ما روي عنهم ، فتكلم ابن عباس ، وعبادة بن الصامت ، وأنس بن مالك، وعائشة[1] وابن عمر وغيرهم •

ثم تكلم في ذلك كبار التابعين كالشعبي ، وابن المسيب ، وابن سيرين وعروة بن الزبير وغيرهم •

ثم الزهري وهشام بن عروة ، والحسن البصري ، وطاووس ، وسعيد بن جبير ، وغيرهم •

ثم أيوب السختياني ، وابن عون ، وجماعة •

ثم سفيان الثوري ومالك ، والأوزاعي ، والليث بن سعد وشعبة ، والحمادان ، وابن عيينة وغيرهم •

ثم توالى العلماء والنقاد طبقة طبقة ، وكلهم سار على منهج دقيق، وسلك مسلك التنقيب والتحري ، مع الورع والأمانة والفقه في السنن[1] •

ثم بدأ تدوين الجرح والتعديل •

---

(١) تدريب الراوي ، مقدمة المحقق (ص/٣) ، (٢/٣٦٩)•

(٢) المصدر السابق ، منهج النقد عند المحدثين ، د. محمد مصطفى الأعظمي (ص/١١-١٥)•

٢- وجوب التثبت في الجرح والتعديل : والتثبت هنا يشمل :

أ) تحرير عبارات الجرح والتعديل •

ب) تحرير أسباب الجرح •

جـ) وصف المتكلم في الجرح •

أ) أما تحرير عبارات الجرح أو التعديل فأن لا تكون من لازم كلام الجارح أو المعدل أو مما يشير إليه كلامه ، أو مما يفهم منه أو نحوه ، فلا بد من نقل عبارة الجارح أو المعدل بنصها لا بالمعنى•

قال الذهبي : ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة ، ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام عرف ذلك الإمام الجهبذ واصطلاحه ، ومقاصده ، بعباراته الكثيرة •

أما قول البخاري (سكتوا عنه) فظاهرها أنهم ما تعرّضوا له بجرح ولا تعديل ، وعلمنا مقصده بها بالاستقراء أنها بمعنى تركوه ، وكذا عادته إذا قال : (فيه نظر) بمعنى أنه متهم ، أو ليس بثقة ، فهو عنده أسوأ حالاً من الضعيف •

وبالاستقراء إذا قال أبو حاتم : (ليس بالقوي) يريد بها أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت ، والبخاري قد يطلق على الشيخ

(ليس بالقوي) ويريد أنه ضعيف اهـ[1]، ويؤخذ من هذا أمران : الأول : إن عبارات الأئمة في الجرح والتعديل قد تختلف من إمام لآخر فينبغي الوقوف على هذا بالاستقراء والتتبع • الثاني : يجب نقل قول الجرح دون سواه في التخريج ، وعدم التصرف في نقل عبارته لأن ذلك قد يخل بالمعنى الذي أراده •

ب- أما تحرير أسباب الجرح فإن من الأسباب ما لا يعد شيئاً ،ولا يصلح للطعن في الراوي،فليس كل طعن في الراوي يعتمد،ولا كل جارح يعتمد قوله،بل يجب التثبت وتحكيم القواعد العلمية الدقيقة في تقديم الجرح على التعديل أو العكس•

٣- أسباب غير معتبرة للجرح:

وهذه أهم أسباب الطعن التي لا يعول عليها ، وإن صدرت عن أئمة من علماء هذا الشأن[2] •

١.الطعن بسبب الدخول في شيء من أمر الدنيا كولاية الحسبة والقضاء ونحوه•

٢.الطعن بسبب التحامل الواقع بين الأقران ، والتعاصر كطعن مالك في ابن إسحاق مثلاً •

٣. الطعن بسبب اختلاف العقائد أو الرأي ، كطعن نعيم بن حماد

---

(١) وراجع لهذا : التنكيل (ص/٢٥٤-٢٦٠)•

(٢)وانظر:هدي الساري (ص/٣٨٥)، تدريب الراوي(٢/٣٦٩) الاقتراح (ص/٥٧-٦١)

والجوزجاني في بعض أهل الرأي والبدعة[1] .

٤. الطعن في راوٍ توهماً أن الحمل عليه في حين أن الحمل يكون فيه على غيره .

٥. الطعن ممن هو ليس أهلاً لضعف فيه كالكديمي [2] والأزدي[3] .

٦. الطعن في راوٍ متوهماً أنه راو آخر .

٧. الطعن فيه من قبيل التعنت والتشدد .

٨. الطعن لعداوة دنيوية ، كطعن ربيعة في عبد ا لله بن ذكوان (أبي الزناد) فقد ذكر الذهبي عنه أنه قال : (أما أبو الزناد فليس بثقة ولا رضي)[4] .

٩. الطعن للجهل بحال الراوي أو عينه ، كما يقع لابن حزم ، وابن القطان .

١٠. الطعن بغير طاعن ، وذلك كما وقع لمسلم بن إبراهيم ، سئل عن حديث صالح المري فقال : وما تصنع بصالح ؟ ذكر يوماً عند حماد بن سلمة فامتخط حماد . وكذلك ما وقع للحكم بن عتيبة ، قيل له :

---

(١) لسان الميزان (١/١٦) .

(٢) محمد بن يونس الكديمي ، ضعيف بل اتهم بالوضع ، سير أعلام النبلاء (١٣/٣٠٢) .

(٣) محمد بن الحسين الأزدي ، متكلم فيه ، الميزان (٣/٥٢٣) .

(٤) سير أعلام النبلاء (٥/٤٤٩) ، وانظر الصفحتين قبل هذا .

لِمَ لَمْ ترو عن زاذان ؟ قال : كان كثير الكلام ، وأشباه ذلك[1] .

جـ) أما تحرير مسالك العلماء في ذلك ، فمن المعلوم أن طرقهم وأحوالهم تختلف في التعديل والتجريح ، فمنهم من نفسه حاد في الجرح، ومنهم من هو معتدل ، ومنهم من هو متساهل .

فالحاد مثل : يحيى بن سعيد ، وابن معين ، وأبي حاتم ، وابن خراش وغيرهم .

والمعتدل مثل :أحمد بن حنبل ، والبخاري ، وأبي زرعة ، وغيرهم.

والمتساهل مثل : الترمذي ، والحاكم ، والدارقطني في بعض الأوقات[2] .

٤- شروط الجرح والمزكي :

واشترطوا في الجارح والمزكي شروطاً لئلا يطعن من ليس مظنةً للطعن ، أو يعدل من ليس أهلاً لذلك ، فإن أمر الجرح والتعديل خطير لكونه واقعاً بين الغيبة المحرمة ، والنصيحة الواجبة . قال ابن حجر في النزهة : (وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل، فإنه إن عدل أحداً بغير تثبت كان كالمثبت حكماً ليس بثابت ، فيخشى عليه أن يدخل في زمرة (من روى حديثاً وهو يظن أنه كذب) .

---

(١) تدريب الراوي (١/٣٠٦).

(٢) وانظر : الموقظة (ص/٨٣) .

وإن جرح بغير تحرز فإنه أقدم على الطعن في مسلم بريء من ذلك ووسمه بميسم سوء يبقى عليه عاره أبداً ، والآفة تدخل في هذا تارة من الهوى والغرض الفاسد – وكلام المتقدمين سالم من هذا غالباً – وتارة من المخالفة في العقائد ، وهو موجود كثيراً قديماً وحديثاً اهـ[1]. ولا يحرر ذلك إلا من توفر فيه عالي الصفات ، ومن هذه الشروط[2]:

١.التقوى والورع .

٢.العلم والخبرة بأسباب الجرح والتعديل .

٣.مجانبة الهوى والعصبية .

٤.الخبرة بمدلولات الألفاظ .

٥.التزام العدل والأدب في الجرح وعدم تجاوز الحاجة، ومن العدل عند المحدثين قبول رواية المبتدع إذا كان من أهل الصدق والأمانة،وذكرهم لدينه وتقواه.

٦.عدم الاقتصار على الجرح فيمن جرح وعدل .

---

(١) نزهة النظر (ص/١٩٢-١٩٣).

(٢) راجع لذلك : مقدمة الجرح والتعديل (١/ب-ج) ، الرفع والتكميل (ص/٥٢-٥٣) ، رسالة في الجرح والتعديل (ص/٤١) ، الموقظة (ص/٨٧-٨٨)، النزهة (ص/١٩٢-٩١٩٣-١٩٣)، قواعد في علوم الحديث (ص/١٧٧-١٧٩)، أصول منهج النقد (ص/٣٠-٣٣).

٥- تعارض الجرح والتعديل :

ووضعوا قواعد عند تعارض الجرح والتعديل ، وهي من أهم القواعد التي ينبغي التنبه لها ، حيث لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن على توثيق ضعيف ، ولا على تضعيف ثقة ، ولهذا كان مذهب النسائي أن لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه[1] .

والعلماء الذين وقع منهم الجرح والتعديل كثر ، فتجلية أمرهم وإصابة الحق أو مقارنته في حكمهم ليس بالأمر الهيّن ، ولا بالمركب اللين ، بل يحتاج إلى نظر عميق وشدة تدقيق ، وقبل ذلك كله نيل التوفيق[2] .

ومن قواعدهم في ذلك :

١. تقديم الجرح على التعديل بشرطين : الأول : أن يكون مفسراً مبين السبب . الثاني : أن يكون من عارف بأسبابه .

٢. إن كان الجرح غير مفسر لم يقدح فيمن ثبتت عدالته .

٣. إن صدر الجرح من غير عارف بأسبابه لم يعتد به .

---

(١) الموقظة (ص/٨٤)، النزهة(ص/١٩١) ، النكت على ابن الصلاح (٤٨٢/١)، حاشية قواعد في علوم الحديث (ص/٧٤) ، الرفع والتكميل (ص/١٨١-١٨٢).

(٢) الموقظة (ص/٤٣) ، معرفة علوم الحديث لابن الصلاح (ص/٥٢) ، النزهة (ص/١٨٩)، قواعد في علوم الحديث (ص/١٦٧-١٨٧).

٤. إن خلا المجروح عن التعديل قبل الجرح فيه مجملاً غير مفسر إذا صدر من عارف على الصحيح المشهور[1].

٥. يثبت الجرح والتعديل بقول واحد لأن العدد لم يشترط في قبول الخبر، فلم يشترط في جرح راويه وتعديله، وهذا هو الصحيح[1].

٦. لا يجب ذكر الجرح والتعديل جميعاً[1].

٧. إذا اجتمع في الراوي جرح وتعديل غير مفسرين قدم التعديل.

٨. رواية العدل عن شخص ليس تعديلاً له[1].

٩. عمل العالم أو فتياه على وفق حديث أو خلافه ليس حكماً بصحة الحديث أو ضعفه، ولا تعديلاً لراويه أو قدحاً فيه[1].

١٠. التعديل مقبول مع عدم ذكر سببه.

١١. لا يقبل الجرح والتعديل إلا من عدل متيقظ[2].

١٢. لا يقبل تعديل من أخذ بمجرد الظاهر وأطلق التزكية[2].

١٣. ينبغي للجارح أن يقتصر على أقل ما يحصل به الغرض، ولا

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص/٥٢-٥٣)، تدريب الراوي (٣٠٥/١، ٣٠٨).

(١) النزهة (ص/١٩٠).

يتعدى ذلك إلى ما فوقه[1] •

١٤. عدم قبول التعديل على الإبهام مثل : حدثني الثقة •

١٥. للتعديل مراتب ، وللجرح مراتب ، ولكل مرتبة ألفاظها وعباراتها •

لم يقتصر المحدثون في نقدهم على متن الحديث ورواته فحسب ، بل إنهم نقدوا بعض أنواع المصنفات ، وبعض المصنفين ، وبعض مسالك العلماء في التعليم والعمل، قال ابن حجر : (قال أحمد : ثلاثة كتب ليس لها أصول – أي أسانيد – وهي المغازي ، والتفسير ، والملاحم) •

قلت – القائل ابن حجر – : (ينبغي أن يُضاف إليها الفضائل ، فهذه أودية الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، إذ كانت العمدة في المغازي على مثل الواقدي ، وفي التفسير على مثل مقاتل والكلبي ، وفي الملاحم على الإسرائيليات ، وأما الفضائل فلا يُحصى كم وضع الرافضة في فضل أهل البيت ، وعارضهم جهلة أهل السنة بفضائل معاوية ، بل وبفضائل الشيخين وقد أغناهما ا لله وأعلى مرتبتهما)[2] •

وقال ابن تيمية في الرد على البكري : (جمهور مصنفي السير والأخبار وقصص الأنبياء لا يميز بين الصحيح والضعيف ، والغث والسمين

(١) توجيه النظر (ص/١١٧)•

(٢) لسان الميزان (١/١٣)•

كالثعلبي ، والواحدي ، والمهدوي ، والزمخشري ، وعبد الجبار بن أحمد ، وعلي بن عيسى الرمّاني ، وأبي عبد الله ابن الخطيب الرازي، وأبي نصر بن القشيري ، وأبي الليث السمرقندي ، وأبي عبد الرحمن السلمي ، والكواشي الموصلي ، وأمثالهم من المصنفين في التفسير[1] .

٧) منهجهم في التصحيح والتضعيف :

١- من المعلوم أن التصحيح والتضعيف أمر اجتهادي تتباين فيه أنظار المحدثين ، وتختلف أحكامهم ، وربما تعارضت أقوالهم في الحديث الواحد .

٢- لا بد من دراسة مستوعبة لإسناد الحديث ومتنه ، وطرقه وشواهده ، للوقوف على حال رواته ومدى ضبطهم وإتقانهم لما رووا ، وللوقوف على ألفاظ الحديث وسياقه ، ومعرفة وجوه الزيادات وعللها ونحو ذلك .

٣- لكن قد يدرك الحافظ المتقن المتمرس صحة الحديث أو ما فيه من علة لسعة اطلاعه ، وكثرة ممارسته ، وشفوف نظره .

وهذه أهم القواعد المتعلقة بالتصحيح والتضعيف :

---

(١) الرد على البكري (ص/١٥) نقلاً عن مقدمة محقق الأجوبة الفاضلة (ص/١١٣-١١٤).

أ) يجوز التصحيح والتضعيف في كل عصر من العصور إذا كان من يتصدى لذلك مؤهلاً ، إذ لا غلق لباب الاجتهاد ، والتصحيح والتضعيف أمر اجتهادي .

ب) لا يقبل التصحيح والتضعيف العقلي ، أي المجرد الذي لا يستند إلى الأصول والقواعد الثابتة ، ولا يصلح العقل بمجرده قاعدة للتصحيح والتضعيف[1] .

جـ) لا يصلح الكشف قاعدة للتصحيح والتضعيف ، والكشف في اصطلاح أهل التصوف المراد به الاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية ، والأمور الحقيقية وجوداً وشهوداً ، أو العلم الباطن المتفجر من داخل القلب لا عن طريق الحواس[2] .

وعدم الكشف والتعويل عليه هنا لأنه أمر مضطرب لا ضابط له .

د) تلقي العلماء للحديث الضعيف بالقبول - إذا فرض ذلك - لا

---

(١) انظر : درء تعارض العقل والنقل(١/ ١٥٠-١٥١) ، قال : فلا يعلم حديث واحد يخالف العقل أو السمع الصحيح إلا وهو عند أهل العلم ضعيف ، بل موضوع . وقال (١/ ١٥٥) : النصوص الثابتة في الكتاب والسنة لا يعارضها معقول بيّن قط ، ولا يعارضها إلا ما فيه اشتباه واضطراب . وقال (١/ ١٥٦): القول بتقديم الإنسان لمعقوله على النصوص النبوية قول لا ينضبط .

(٢) انظر : إحياء علوم الدين (١/ ١٨).

يعد تصحيحاً له ، ولا يعول على ذلك في قواعد المحدثين للتصحيح أوالتضعيف •

هـ) تضعيف الحديث لمخالفته لأصول الشريعة ، وهل يصحح لموافقته لهذه الأصول ؟! ينبغي التفصيل في ذلك ، فإذا كان الحديث مما لا يتقوى مثله ، فإنه لا يصحح ولا يحسن بهذه الموافقة ، أما إذا كان الحديث مما يتقوى مثله فإنه يتأيد معناه بهذه الموافقة ، لكن لا يحكم بصحته على اصطلاح المحدّثين •

و)ليس من القواعد العلمية تضعيف الحديث لمخالفته للأمور الطبيعية أو العلمية•

ز) ليس من القواعد العلمية للتصحيح أو التضعيف إخضاع الحديث للتجربة الطبية أو المخبرية إذا صح سنده• قال الشيخ محمد أبو شهبة (رحمه الله) في معرض رده على أحمد أمين في نقده حديث (الكمأة من المن ، وماؤها شفاء للعين) : (فإن التجربة قابلة للنجاح والفشل ، والفشل فيها قد يكون عائداً لأمور تتعلق بقصور المجرب ، أو قلة الخبرة ، أو فساد الآلة ، أو غير ذلك • ولو أن التجربة فشلت لا يدل ذلك على عدم صحة الحديث ، وعدم مطابقته للواقع لجواز أن لا يكون المرض من الأمراض العينية التي لا تفيد فيه الكمأة ، أو أن الكمأة التي استخدمت في التجربة ليست هي المرادة من الحديث ، ولجواز أن يكون فشل التجربة لأمر خارج عن طبيعة الكمأة • •

فكيف يقول قائل : إن التجربة هي كل شيء في تصحيح الحديث ، أو عدم تصحيحه[1] .

ح) ليس من القواعد العلمية للتصحيح والتضعيف الحكم على الحديث بما يحدثه في الإنسان من انفعالات أو آثار عاطفية أو وجدانية .

وما يروى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : (إذا سمعتم الحديث عني تعرفه قلوبكم ، وتلين له أشعاركم وأبشاركم ، وترون أنه منكم قريب فأنا اولاكم به .. الحديث) فهو حديث معلّ لا يصلح للاحتجاج به [2] .

---

(١) دفاع عن السنة (ص/٢٦٣) ، وحديث الكمأة متفق عليه ، أخرجه البخاري (١٠/١٣٧)، ومسلم(٢٠٤٩).

(٢) أخرجه أحمد (١/١٥٩) من طريق أبي معشر عن سعيد ، عن أبي هريرة بلفظ: (ما جاءكم عني من خير قلته أو لم أقله فأنا أقوله .. الحديث) وتابعه ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة ورواه من وجه آخر من طريق سليمان بن بلال ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، عن عبد الملك بن سعيد ، عن أبي حميد وأبي أسيد ، ورواه أبو بكر الخلال والبيهقي من طريق سليمان بن بلال به . ووقع في رواية البيهقي عن أبي حميد أو أبي أسيد بالشك قال: وهذا أمثل إسناد روي في هذا الباب . ومن هذا الوجه رواه ابن سعد في الطبقات (١/٣٨٧-٣٨٨)، وأخرجه البخاري في التاريخ (٢/٤٣٤) قال لنا عبد الله بن صالح ، ثنا بكر بن مضر ، عن عمرو بن الحارث ، عن بكير بن الأشج ، عن عبد الملك بن سعيد ، عن عباس بن سهل ، عن أبي (رضي الله عنه) :(إذا=

=بلغكم عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ما يعرف ، ويلين الجلد .. فذكره).

قال البخاري : وهذا أصح من رواية عنه عن أبي حميد أو أبي أسيد . قال البيهقي : فصار الحديث المسند معلولاً .

وقال ابن مفلح : حديث جيد الإسناد ، ورمز له السيوطي بالصحة ، وذكره الألباني في صحيح الجامع ، وحسنه في السلسلة الصحيحة وعزاه المناوي للحكيم الترمذي وقال : هذا في الكامل، أما المخلّط المكب على الشهوات المحجوب عن الله فليس هو المعني).

وأخرج ابن الجوزي في الموضوعات : (٢٥٨/١) من طريق أشعث بن نزار عن قتادة ، عن عبيد الله بن شقيق ، عن أبي هريرة أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : (إذا حدثتم عني بحديث يوافق الحق فخذوا به حدثت أو لم أحدث).

قال ابن الجوزي : وللأشعث هذا غير حديث منكر . قال يحيى : أشعث ليس بشيء . وذكر عن الخطابي عن الساجي عن ابن معين قال : هذا الحديث وضعته الزنادقة .

قلت : أما الحديث من حيث المعنى - إن صح - فهو محمول على فئة من أهل العلم التي لديها الملكة والقدرة على تميز الصحيح من السقيم . وهذا الاستشعار والتأثر الذي يحدثه سماع الحديث لدى سامعه لا يمكن أن يجعل قاعدة وأصلاً للتصحيح أو التضعيف لعامة الناس .

انظر للحكم على الحديث : الآداب الكبرى لابن مفلح (٢/٣٠٢-٣٠٣)،فيض القدير (٣٨٣/١) السلسلة الصحيحة (رقم٧٣٢) ، صحيح الجامع (رقم٦١٢).

ط) لا يضعف الحديث ، ولا يقدح في صحته لمعارضته لعمل أهل المدينة ، فإن السنة هي المعيار على العمل وليس العكس ، ولا يعرف لعمل أهل المدينة المتقدم مخالفة للسنة[1]، وأما العمل المتأخر فليس حجة عند أئمة أهل العلم ، ولا يعرف ذلك في قواعد التصحيح والتضعيف عند المحدثين .

ي) لا يضعف الحديث لمجرد إعراض العالم عن العمل به ، أو الفتوى بخلافه[2] ولو كان المخالف هو الراوي نفسه .

ك) من القواعد العلمية تضعيف الحديث لكونه لم يروه أصحاب الكتب الستة المعتمدة ، ولا وجود له في دواوين السنة المشهورة المعروفة ، بل لا يبعد الحكم عليه بالوضع لهذا [3] .

ل) لا يضعف الحديث لمخالفته القياس[4] .

م) لا يضعف الحديث إذا وقع واحداً فيما تعم به البلوى[5] .

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/٣٠٣-٣٠٥)

(٢) اختصار علوم الحديث (ص/٩٢) ، التقييد والإيضاح (ص/١٢١) .

(٣) وانظر : الموضوعات لابن الجوزي (١/٩٩) ، نصب الراية (١/٣٥٥) ، منهاج السنة (٤/٢٨٦،٤٨٣،٤٩٥، ٥٦١) ، الصارم المنكي (ص/٣١،٤٠) . ففيها ما يشعر بتضعيف الحديث بسبب ذلك .

(٤) الفقيه والمتفقه (١/١٣٣) .

(٥) المختصر لابن الحاجب (١/٧٤٦-٧٤٧) .

قال ابن الحاجب في مختصره : خبر الواحد فيما تعم به البلوى مقبول عند الأكثر خلافاً لبعض الحنفية .

قال شارحه شمس الدين الأصفهاني (٧٤٩هـ) : إذا وقع خبر الواحد فيما تعم به البلوى ، أي فيما يحتاج إليه عموم الناس ، من غير أن يكون مخصوصاً بواحد دون آخر فهو مقبول عند الأكثر ، خلافاً لبعض الحنفية .

٨) مناهجهم في التصنيف :

ويتجه الكلام في ذلك إلى الآتي :

١. المناهج العامة في التصنيف في الحديث .

٢.المناهج الخاصة في التصنيف في ذلك .

٣.مناهج التصنيف في الرجال وعلوم الحديث .

١- والمراد بالمناهج العامة في التصنيف القواعد العامة للتصنيف دون النظر إلى كتاب مخصوص، ومنهج المصنف فيه ، وتتلخص أهم هذه القواعد فيما يلي[1]:

١. التصنيف باعتبار الراوي .

(١) تصنيف الحديث النبوي (ص/٥-٣٦).

٢. التصنيف باعتبار موضوع الحديث .

٣. التصنيف باعتبار سند الحديث .

٤. التصنيف باعتبار بعض ألفاظ الحديث .

٥. التصنيف باعتبار المجالس والفوائد .

٦. التصنيف باعتبار الراوي والمروي .

أ) التصنيف باعتبار الراوي ، ويتناول هذا القسم أنواعاً من المصنفات وهي :

النوع الأول : المصنفات باعتبار الراوي من الصحابة ، ومن المصنفات في هذا النوع المسانيد مثل :

١) مسند عبد الله بن المبارك (١٨١هـ).

٢) مسند أبي داود سليمان بن حبيب الطيالسي (٢٠٤هـ).

٣) مسند الحميدي عبد الله بن الزبير شيخ البخاري(٢١٩هـ).

٤) مسند أبي بكر بن أبي شيبة العبسي (٢٣٥هـ).

٥) مسند إسحق بن راهويه (٢٣٨هـ).

٦) مسند الإمام أحمد بن حنبل(٢٤١هـ) وهو أجل المسانيد ، وهو المراد عند الإطلاق .

٧) مسند أحمد بن منيع البغوي (٢٤٤هـ).

٨) مسند بقي بن مخلد الأندلسي تلميذ أحمد بن حنبل (٢٧٦هـ) وهو

مسند ومرتب على الأبواب الفقهية ، ولذا فضله ابن حزم على مسند أحمد[1].

٩) مسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة (٢٨٢هـ).

١٠) مسند أبي بكر أحمد بن عمرو البزار (٢٩٢هـ).

١١) مسند الحسن بن سفيان (٣٠٣هـ).

١٢) مسند أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (٣٠٧هـ).

١٣) مسند أبي العباس السراج محمد بن إسحق (٣١٣هـ).

١٤) مسند الشهاب لشهاب الدين محمد بن سلامة القضاعي (٤٥٤هـ).

١٥) مسند الفردوس لأبي منصور شهردار بن شيرويه الديلمي (٥٥٨هـ).

النوع الثاني : الأجزاء

والمراد بالجزء بهذا الاعتبار : الكتاب الذي يضم الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة أو من بعدهم ، وسيأتي تعريف الجزء باعتبار موضوع الحديث.

ومن المصنفات في هذا النوع : الوحدان : أي من لم يرو عنه إلا واحد من الصحابة أو من بعدهم ، وممن صنف فيه الإمام مسلم بن

---

(١) انظر : الرسالة المستطرفة (ص/٧٤-٧٥).

الحجاج صاحب الصحيح . ومن الوحدان من لم يرو إلا حديثاً واحداً ، وقد صنف فيه البخاري[1] .

النوع الثالث : من روى من الصحابة الذين ماتوا في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم .

هذا النوع من زيادات السيوطي على ابن الصلاح ، وفائدة معرفة هذا النوع الحكم بإرساله إذا كان الراوي عنه تابعياً ، ومن ذلك أبو سلمة زوج أم سلمة توفي مرجع النبي (صلى الله عليه وسلم) من بدر ، روت عنه أم سلمة عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : (ما من مسلم يُصاب بمصيبة فيفزع إلى أمر الله به من قول إنا لله وإنا إليه راجعون .. الحديث)[2] .

النوع الرابع : المراسيل : وهي المصنفات باعتبار الراوي من التابعين .

والمرسل : ما رواه التابعي عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، ومن المصنفات في هذا النوع :

١) المراسيل لأبي داود صاحب السنن (٢٧٥هـ) .

٢) المراسيل لابن أبي حاتم (٣٢٧هـ) .

---

(١) تدريب الراوي (٢/٣٩٦) .

(٢) المصدر نفسه (٢/٣٩٩)،والحديث أخرجه مسلم(٣/٣٧) بلفظ:(ما من مسلم تصيبه مصيبة فيقول ما أمره الله : إنا لله وإنا إليه راجعون .. الحديث) .

النوع الخامس : المعاجم : وهي المصنفات باعتبار شيخ المصنف من الرواة ، إلا أن منها ما صنف على طريقة المسانيد ، وتمتاز عنها بإيراد الصحابة مرتبين فيها على حروف الهجاء ، ومن هذا النوع الأخير (المعجم الكبير) للطبراني سليمان بن أحمد (٣٦٠هـ) .

ومن النوع الأول وهو معاجم الشيوخ :

١) المعجم الأوسط ، والصغير للطبراني .

٢) معجم الشيوخ لأبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (٣٧١هـ) .

وغير ذلك كثير .

النوع السادس : المشيخات : وهي التصانيف المشتملة على ذكر الشيوخ الذين أخذ عنهم المصنف أو أجازوه وإن لم يلقهم ، مرتبين في ذلك على الحروف، وقد لا يكونون كذلك . ومن المصنفات في ذلك:

١) مشيخة أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (٢٧٧هـ) .

٢) مشيخة أبي يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي (٤٤٦هـ) .

النوع السابع : الثنائيات والثلاثيات إلى العشاريات : وهي الأحاديث التي بين مخرجها وبين رسول الله (صلى الله عليه وسلم) اثنان أو ثلاثة .. إلخ . والمصنفات فيها كثيرة[1] .

---

(١) انظر : الرسالة المستطرفة (ص/٩٧-١٠٠) .

ب- التصنيف بحسب موضوع الحديث :

وهو التأليف باعتبار متن الحديث ، أي ما تضمنه الحديث من فقه أو أدب أو ترغيب أو زهد وغير ذلك ، وهذا القسم يتنوع إلى أنواع :

النوع الأول : الجوامع ، والجامع : الكتاب الذي تضمن مطالب الحديث الثمانية وهي : الأدب ، الأحكام ، الزهد والرقائق ، السير والمغازي والتفسير ، الشمائل ، العقائد ، الفتن والملاحم ، المناقب والمثالب[1] .

ومن أشهر المصنفات في ذلك :

١) الجامع الصحيح للإمام البخاري محمد بن إسماعيل (٢٥٦هـ) .

٢) الجامع للترمذي محمد بن عيسى بن سورة (٢٧٩هـ) .

النوع الثاني : السنن : وهي الكتب التي تشتمل أحاديثها على أحاديث الأحكام وغيرها ، لكنها لم تستوعب جميع مطالب الحديث ، وكذلك لا تشتمل على الموقوفات والمقطوعات غالباً[2] . ومن هذا النوع : السنن الأربعة وغيرها ، وهي كثيرة .

---

(١) الحديث النبوي ، د. محمد بن لطفي الصباغ (ص/٢٨٤) والعبادات والمعاملات داخلة تحت الأحكام .

(٢) انظر : الرسالة المستطرفة (ص/٣٢) .

النوع الثالث : الموطآت : وهي مصنفات على ترتيب الأبواب الفقهية ، وقد يحتوي الموطأ على المسند المرفوع ، والموقوف ، والمقطوع ، والبلاغات .

ومن هذا النوع : الموطأ لمالك ورواياته المختلفة كموطأ محمد بن الحسن الشيباني (١٩٧هـ) ، وموطأ القعنبي عبد الله بن مسلمة (٢٢١هـ) ، ورواية أحمد بن أبي بكر القرشي (٢٤٢هـ)[1] .

النوع الرابع : المصنفات : وهي الكتب المشتملة على الأحاديث المرفوعة ، وآثار الصحابة والتابعين ، وتكون مرتبة على الأبواب الفقهية ، ومن المصنفات :

١) المصنف لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ) .

٢) المصنف لأبي بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد (٢٣٥هـ) .

النوع الخامس : التصنيف باعتبار بعض ألفاظ الحديث : وهي الكتب المصنفة لبيان بعض الألفاظ والكلمات الغريبة في الحديث ، وربما تكون هذه الكلمات مرتبة على الحروف ، أو تكون على غير ترتيب .

ومن المصنفات في ذلك :

١) غريب الحديث والآثار لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ) .

---

(١) المصدر نفسه (ص/١٤) .

٢) غريب الحديث لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦هـ) ٠

٣) غريب الحديث لإبراهيم بن إسحق الحربي (٢٨٥هـ)٠

٤) غريب الحديث للخطابي حمد بن سليمان (٣٨٨هـ) وهو ذيل على كتاب ابن قتيبة ٠

النوع السادس : المصنفات في اختلاف الحديث : أي الكتب المصنفة في تأويل الأحاديث التي ظاهرها التعارض ، والتوفيق أو الترجيح بينها ، ومن المؤلفات في ذلك :

١) اختلاف الحديث للإمام الشافعي محمد بن إدريس (٢٠٤هـ)٠

٢) تأويل مشكل الحديث لابن قتيبة (٢٧٦هـ)٠

٣) مشكل الآثار لأبي جعفر محمد بن سلامة الطحاوي (٣٢٤هـ)٠

النوع السابع : المصنفات في الناسخ والمنسوخ : أي الكتب المؤلفة في ناسخ الحديث ومنسوخه ، ومن هذا النوع :

١) الناسخ والمنسوخ لأبي حفص بن شاهين (٣٨٥هـ)٠

٢) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الأخبار ، لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي (٥٨٤هـ)٠

النوع الثامن : المصنفات في التفسير : وهي الكتب التي ألفت في تفسير القرآن بالحديث المرفوع المسند ، أو بالموقوف والمقطوع

بالأسانيد ، ومنها :

١) التفسير لأبي بكر بن أبي شيبة .

٢) التفسير لابن أبي حاتم (٣٢٧هـ) .

النوع التاسع : الأجزاء : والمراد بها هنا التصنيف في مطلب من مطالب الحديث أو في مسألة واحدة ، ومن ذلك :

١) جزء القراءة خلف الإمام للإمام البخاري .

٢) جزء صلاة التسبيح للخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) .

النوع العاشر : الكتب المفردة في أبواب مخصوصة : ومنها ما هو مفرد في العقيدة وإثبات الصفات مثل : كتاب الاعتقاد للبيهقي (٤٥٨هـ) . ومنها ما هو في السنة ولزوم منهج السلف الصالح مثل : كتاب السنة لابن أبي عاصم (٢٨٧هـ) .

ومنها ما هو في بعض الأحكام الشرعية كالصلاة والجنائز ونحوها ، مثل كتاب الصلاة لمحمد بن نصر المروزي (٢٩٤هـ) ، والتهجد لابن أبي الدنيا (٢٨١هـ)، ولعبد الحق الإشبيلي(٥٨٢هـ)، وصلاة الضحى لأبي حفص بن شاهين (٣٨٥هـ)، ولأبي عبد الله الحاكم (٤٠٥هـ) ، وغير ذلك . ومنها ما يكون في الآداب أو الأخلاق أو الترغيب والترهيب وهي كثيرة .

النوع الحادي عشر : كتب الأفراد : وهي ما تفرد به رواتها عن غيرهم ، أو ما تفرد به أهل بلد عن غيرهم من البلاد ، ومن ذلك :

كتاب الأفراد للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ).

ج) التصنيف على أساس إسناد الحديث :

وفي ذلك أنواع من التصانيف :

١) الأطراف ، والمقصود بها : ذكر طرف الحديث الدال على بقيته ، ويجمع أسانيده إما مستوعباً ، وإما متقيداً بكتب مخصوصة[١]، مثل : أطراف الصحيحين لأبي مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي (٤٠١هـ).

٢) المسلسلات : مثل المسلسل بالأولية لأبي طاهر أحمد بن محمد السلفي (٥٧٦هـ).

٣) العوالي : مثل عوالي حديث مالك لأبي القاسم بن عساكر (٥٧١هـ).

٤) جمع طرق حديث بعينه : مثل طرق حديث الإفك لأبي بكر الآجري (٣٦٠هـ).

د) التصنيف على أساس المجالس أو الفوائد أو الأمالي : مثل كتاب الأمالي لأبي عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملي (٣٣٠هـ). وكتاب الفوائد لتمام بن محمد الرازي (٤١٤هـ).

---

(١) نزهة النظر (ص/٢٠٩).

هـ) التصنيف على أساس الراوي والمروي مثل :

١) كتب العلل : مثل كتاب العلل للإمام أحمد بن حنبل .

٢) كتب المبهمات : مثل الغوامض والمبهمات لعبد الغني بن سعيد الأزدي (٤٠٩هـ).

أما التصنيف في علم الرجال فقد قام على الأسس التالية[1] :

أ) التصنيف على أساس النسب .

ب) التصنيف على أساس الفضل والسابقة .

جـ) التصنيف على الطبقات .

د) التصنيف على البلدان .

هـ) التصنيف على حروف المعجم .

ثم تنوعت المصنفات في علم الرجال ، ومعرفة الرواة تنوعاً كبيراً ، وكثرت إلى حد يكاد يصعب معه حصرها ، وأشهر أنواع المصنفات في ذلك :

١) المصنفات في معرفة الصحابة ، وممن صنف فيه علي بن المديني (٢٣٤هـ)(معرفة من نزل من الصحابة سائر البلدان) والبخاري (تاريخ الصحابة) وابن قانع أبو الحسين عبد الباقي القاضي (٣٥١هـ) (معجم الصحابة) ، وغيرهم.

---

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة (ص/١٧١).

٢) المصنفات في الطبقات ، والمقصود بالطبقات الجماعة المتقاربون سناً أو سنداً أو فيهما بأن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر أو يقاربوا شيوخه ، وكتب الطبقات تشتمل على ذكر الرواة وأحوالهم ورواياتهم طبقة بعد طبقة ، وعصراً بعد عصر إلى زمن المصنف[1] .

وتختلف المصنفات في الطبقات تبعاً لاهتمام المؤلفين ، فمنها : طبقات المحدثين (كطبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها) لأبي الشيخ بن حيان (٣٦٩هـ)،

وطبقات المفسرين للداودي ، وطبقات القراء لأبي عمرو الداني (٤٤٤هـ) ، وطبقات النساك لأبي سعيد ابن الأعرابي (٣٤٠هـ) ، وطبقات الصوفية لأبي عبد الرحمن السلمي(٤٠٢هـ) ، وطبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ، وطبقات الأدباء لابن الأنباري ، وطبقات الشعراء لابن سلام الجمحي ، وطبقات الحفاظ للذهبي ، وطبقات الرواة عامة كالطبقات الكبرى لابن سعد(٢٣٠هـ) .

والمحدثون هم رواد التصنيف في هذا النمط ، ثم تبعهم في ذلك أصحاب الفنون الأخرى كما تقدم في طبقات الأدباء ، وطبقات الشعراء ، والنحاة وغيرهم .

٣) المصنفات في الرواة عامة : ومنها ما صنف في الرواة دون النظر

---

(١) وانظر : قواعد في علوم الحديث للتهانوي (ص/٤٧) ، الرسالة المستطرفة (ص/١٠٤) .

إلى ترتيبهم بحسب وصف معين ، ومنها ما صنف على ترتيب معين كوصف أو لقب ، أو كنية .. إلخ .

ومن الأول : التاريخ ليحيى بن معين (٢٣٣هـ) ، التاريخ الكبير للبخاري ، التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة(٢٧٩هـ) .

ومن الثاني : كتب الكنى مثل كتاب الكنى لمسلم ، ولأبي بشر محمد بن أحمد الدولابي (٣١٠هـ) ، والكنى لأبي أحمد الحاكم الكبير (٣٧٨هـ) .

وكتب المتفق والمفترق : أي الرواة الذين تتفق أسماؤهم لفظاً وخطاً أو ألقابهم أو أنسابهم ، وتفترق في المراد مثل الخليل بن أحمد لأكثر من شخص ، وأحمد بن جعفر ابن حمدان ، وغيرهم . وقد صنف فيه الخطيب البغدادي وأبو عبد الله محمد بن النجار البغدادي (٦٤٣هـ) .

وكتب المؤتلف والمختلف : وهي فيمن تتوافق أسماؤهم خطاً وتختلف لفظاً كسلام بالتشديد والتخفيف ، وصنف في ذلك الدارقطني (٣٨٥هـ) ، وعبد الغني بن سعيد الأزدي (٤٠٩هـ) والخطيب ، وجمع تلك الكتب كلها الأمير أبو نصر علي بن الوزير الحافظ المعروف بابن ماكولا (٤٧٥هـ) .

وكتب الأنساب:وألف في ذلك أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (٥٠٧هـ)وأبو موسى محمد بن أبي بكر المديني (٥٨١هـ)، وأجمعها كتاب الأنساب لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني (٥٦٢هـ) .

٤) المصنفات في رجال كتاب أو كتب مخصوصة : ومن المصنفات في ذلك (أسماء من روى عنهم البخاري) لأبي أحمد بن عدي (٣٦٥هـ) ، ورجال البخاري ومسلم للدارقطني ، ورجال البخاري لأبي نصر أحمد بن الحسين الكلاباذي (٣٩٨هـ)، والكمال في أسماء الرجال لعبد الغني المقدسي(٦٠٠هـ) ٠

٥) المصنفات في الرواة الثقات : ومما صنف فيه كتاب (الثقات) لأبي الحسين أحمد بن عبد الله العجلي (٢٦١هـ) ، و (الثقات) لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (٣٥٤هـ) ، (أسماء الثقات) لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (٣٨٥هـ) ٠

٦) المصنفات في المجروحين : والمصنفات في هذا النوع منها ما تناول الوضاعين، أو من رمي بالوضع ، ومنها ما تناول المتروكين ، ومنها ما هو في المجروحين عامة ٠

فمن الأول : (الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث) لبرهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي (٨٤١هـ) ٠

ومن الثاني : الضعفاء والمتروكون للنسائي ، وللبردعي (٢٩٢هـ)، وللدارقطني، وغيرهم ٠

ومن الثالث : الضعفاء الكبير والضعفاء الصغير للبخاري ، وللعقيلي (٣٢٢هـ) ومعرفة المجروحين من المحدثين لابن حبان ،

والكامل لابن عدي .

وهناك مصنفات من هذه الأقسام في رجال مخصوصين بأوصاف تعد من أنواع الضعف في الراوي ، كالمصنفات في المدلسين ، والمختلطين ، ومن يرسلون حديثهم .

٧) المصنفات في رجال بلدان مخصوصة : ومن ذلك (تاريخ واسط) لأبي الحسن أسلم بن سهل بحشل (٢٨٨هـ) ، (تاريخ نيسابور) للحاكم ، (تاريخ بغداد)للخطيب البغدادي ، (تاريخ دمشق) لابن عساكر (٥٧١هـ) ، ومن المصنفات في هذا المجال ما تتناول الرواة الذين تولوا القضاء في بلد مخصوص كقضاة دمشق لابن طولون (٩٥٣هـ) .

٨) المصنفات في الوفيات : ومن ذلك كتاب (الوفيات) لابن قانع البغدادي (٣٥١هـ) ، (تاريخ العلماء ووفياتهم) لابن زبر الدمشقي (٣٧٩هـ) وعليه ذيول كثيرة .

والناظر في المصنفات الحديثية يجد أن المحدثين سلكوا في ذلك منهجاً شاملاً في التأليف يتناول أغراضه المختلفة، ابتداءً من كتب السنة المشتملة على أمور العقيدة،وهي أوجب ما يجب معرفته إلى كتب التربية والأخلاق والزهد والرقائق، وفق أسس منهجية دقيقة .وفي تبويب هذه الكتب وترتيب أحاديثها دليل بين على عناية المحدثين بالسلوك ، وتجاوز التربية النظرية إلى العمل والتطبيق إذ هو ثمرة العلم النافع .

(الخاتمة والتوصية)

****

يحسن بي أن أقف والقارئ مع أهم النتائج المستخلصة من هذا البحث ، وهي كما يلي :

١- سار المحدثون على مناهج علمية دقيقة في تلقي الحديث وأداء الرواية ، وفي نقد المتن والسند ، والجرح والتعديل والتصنيف ، وجوانب هذا العلم المتنوعة .

٢- المحدثون راعوا العقل عند السماع ، والتحديث ، وعند الحكم على الراوي ، والحكم على الحديث ، ووضعوا ضوابط التجرد من الهوى ، والتحاسد عند الحكم على الرواية أو الراوي .

٣- المنهج الذي سار عليه المحدثون في التصنيف والتوثيق يعد نمطاً فريداً في مجاله مما حدا بأصحاب الفنون الأخرى من شعراء وأدباء ، ونساك ، ومؤرخين ، وغيرهم أن يحذوا حذو المحدثين في ذلك .

٤- ضخامة التراث العلمي الذي تركه لنا سلفنا من أهل العلم ، هذا على الرغم مما تعرضت له المكتبات الإسلامية ، ودور العلم ، من إغراق وإتلاف عندما غزا التتار حواضر العالم الإسلامي .

٥- عدم توقف حركة التجديد والإبداع عند المسلمين ، رغم الفتن والهزات التي تعرض لها المسلمون عبر العصور المختلفة .

٦- الحكم على الأحاديث بالصحة ، أو بالحسن ، أو بالضعف ، أو بالوضع أمر اجتهادي ، وهو في غاية الأهمية والخطورة ، فلا ينبغي أن يتصدى له إلا من كان مؤهلاً لذلك ، لديه الملكة والقدرة ، مع سعة الاطلاع على أقوال الأئمة ومناهجهم والخبرة بمصطلحاتهم وعباراتهم ، إلى جانب الورع والتقوى والتجرد من الهوى والتعصب .

٧- المصنفات الحديثية لم تقتصر على مجال التخصص ، بل تجاوزت ذلك إلى مجالات عديدة كالآداب ، ومكارم الأخلاق ، والتربية والسلوك ، والزهد ، وأدب التعلم ، وضوابط الإفتاء ، وذم الهوى ، والقضاء ، وغير ذلك .

٨- هناك حاجة إلى فهارس تفصيلية للمصنفات الحديثية تشتمل على فهرست فوائدها ولطائف العلم فيها ، بالإضافة إلى فهرسة (موضوعية) للأحاديث ، فتفهرس مثلاً أحاديث القضاء في كتب السنة ، وأحاديث الجهاد .. إلخ . وهذا - ولا ريب - عمل موسوعي شامل يحتاج إلى تضافر جهود أهل العلم ، وتعاون المؤسسات العلمية ليكون ذخيرة عظيمة للباحثين ، والخطباء ، والمدرسين ، والمحققين .

٩- التوصية بشأن المصنفات الموسوعية المعاصرة في الحديث :

يتميز هذا العصر بأنه عصر (الحاسب الآلي) و (الأدمغة الإلكترونية) وقد خطا هذا العلم في سبيل جمع المعلومات ، وتخزينها خطوات هائلة مدهشة ، فمن غير المقبول أن لا تنتفع كتب السنة بهذا

الإنجاز العلمي ، بالترتيب الموضوعي والفهرسة التفصيلية لألفاظ متونها، وطرقها ، ومتابعاتها ، ورواتها ، وفهرست تراجم الرجال، والآثار الموقوفة والمقطوعة ، ومع أن هناك محاولات جادة مشكورة ، لكن المؤسف أن هذه الجهود لا تنسيق بينها بحيث يبدأ الثاني من حيث انتهى الأول ، لا أن يكون هناك إهدار للوقت والجهد في عمل مكرر ، فهناك مثلاً أكثر من مؤسسة علمية تقوم بعمل واحد دون تعاون بينها، وهناك مراكز بحوث السنة المتعددة ، وهناك جهود فردية أيضاً متناثرة هنا وهناك ، لا ترابط بينها ، ولا تآلف .

ومن هذه الجهود المشكورة :

أ) ما تقوم به كلية أصول الدين بجامعة الأزهر .

ب) ما تقوم به كلية الدراسات العليا في جامعة أم القرى .

جـ) ما تقوم به كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

د) ما يقوم به مركز خدمة السنة والسيرة في المدينة المنورة .

هـ) ما يقوم به مركز بحوث السنة والسيرة في جامعة قطر .

و) عمل الدكتور محمد مصطفى الأعظمي بجامعة الملك سعود في الفهرسة بالحاسب الآلي .

ز) موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف لأبي هاجر بسيوني زغلول .

ح) موسوعة الحديث النبوي الشريف للدكتور عبد الملك قاضي في جامعة الملك فهد .

ط) ما يقوم به الدكتور همام سعيد بالأردن من فهرسة موضوعية للسنة .

إنني أوصي في هذا المقام جميع المؤسسات العلمية ، وخاصة الجامعات ، وكذلك الباحثين بصورة فردية أن يكون بينهم تواصل في هذا المشروع العظيم – والعلم رحم بين أهله – ومحاولة التنسيق فيما بينهم ، وتبادل المعلومات ، والاطلاع على العمل السابق ، كي تتضافر الجهود للوصول إلى عمل علمي متقن ، بأقل ما يمكن من الكلفة المادية، والوقت والجهد معاً ، وفق ا لله الجميع لهداه .

(فهرس الأحاديث)

****

فهرس المصادر والمراجع

١. ابن الأثير ، المبارك محمد ، جامع الأصول ، دار الفكر – بيروت .

٢. الأعظمي ، محمد مصطفى ، منهج النقد عند المحدثين ، مكتبة الكوثر ، الرياض ، ط١ – ١٤١٠هـ ، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه ، جامعة الرياض ١٣٩٦هـ .

٣. الألباني ، محمد ناصر الدين ، السلسلة الصحيحة، المكتب الإسلامي –بيروت ، السلسلة الضعيفة ، المكتب الإسلامي – بيروت ، صحيح الجامع الصغير ، المكتب الإسلامي –بيروت .

٤. البخاري ، محمد بن إسماعيل ، الأدب المفرد ، دار مكتبة الحياة – بيروت ، ١٤٠٥هـ . الصحيح مع شرحه فتح الباري ، المطبعة السلفية ومكتبتها ، ط٢ : ١٤٠٠هـ . التاريخ الكبير ، دار الكتب العلمية – بيروت .

٥. البشير ، عصام أحمد ، أصول منهج النقد عند أهل الحديث ، المدينة للتوزيع ، ط١ .

٦. البيهقي ، أحمد بن الحسين ، السنن الكبرى ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٧. الترمذي ، محمد بن عيسى بن سورة ، السنن ، المكتبة الإسلامية – بيروت .

٨. تمام بن محمد الرازي ، الفوائد ، مكتبة الرشد ، الرياض ط١ : ١٤١٢هـ .
٩. التهانوي ، ظفر أحمد ، قواعد في علوم الحديث ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ١٤٠٤هـ .
١٠. ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم ، درء تعارض العقل والنقل ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٧١م ، تحقيق د. محمد رشاد سالم . مجموع الفتاوى ، الرئاسة العامة لشئون الحرمين . منهاج السنة النبوية - دار الكتاب الإسلامي - ط١/١٤٠٢هـ .
١١. الجزائري ، طاهر بن صالح ، توجيه النظر ، دار المعرفة - بيروت .
١٢. ابن جماعة ، بدر الدين ، المنهل الروي ، دمشق .
١٣. ابن الجوزي ، عبد الرحمن بن علي ، الموضوعات ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة .
١٤. ابن أبي حاتم ، عبد الرحمن بن محمد، الجرح والتعديل، مطبعة حيدر أباد ، الهند .
١٥. ابن الحاجب ، المختصر ، مركز البحث العلمي - جامعة أم القرى، ١٤٠٤هـ.
١٦. الحاكم ، محمد بن عبد الله النيسابوري ، المستدرك على الصحيحين ، بيروت : لبنان . معرفة علوم الحديث ، دار إحياء علوم الدين ، بيروت : ١٤٠٦هـ .

١٧.ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، تقريب التهذيب ، دار المعرفة ، بيروت • لسان الميزان ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت • نزهة النظر شرح نخبة الفكر ، المكتبة العلمية – المدينة • النكت على العراقي وابن الصلاح ، دار الراية ، الرياض ، ط٢ : ١٤٠٨هـ ، هدي الساري مقدمة فتح الباري ، المطبعة السلفية ومكتبتها، ط٢ : ١٤٠٠هـ •

١٨.الحميدي ، عبد الله بن الزبير ، المسند ، دار الباز ، مكة المكرمة •

١٩.ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل، المسند ، دار صادر ، بيروت •

٢٠.الخطيب ، أحمد بن علي بن ثابت ، الرحلة في طلب الحديث ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤٠٦هـ • الفقيه والمتفقه ، دار الإفتاء السعودية ، ط١ : ١٣٨٩هـ • الكفاية في علم الرواية ، حيدر أباد ، الهند ، ١٣٤٧هـ •

٢١.أبو داود ، سليمان بن الأشعث ، السنن ، دار الحديث ، حمص ، ط١ : ١٣٨٨هـ •

٢٢.ابن دقيق العيد ، محمد بن أبي الحسن ، الاقتراح في بيان الاصطلاح ، دار الكتب العلمية – بيروت •

٢٣.الدميني ، مسفر بن غرم الله ، مقاييس ابن الجوزي ، دار المدني للتوزيع ، ط١، ١٤٠٥هـ •

٢٤.الذهبي ، محمد بن أحمد ، تذكرة الحفاظ ، دار إحياء التراث

العربي – بيروت • سير أعلام النبلاء ، مؤسسة الرسالة ، ١٤١٠هـ • الموقظة في علم مصطلح الحديث ، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب • ميزان الاعتدال ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر ، ط١ : ١٣٨٢هـ •

٢٥.الزركشي ، محمد بن عبد الله بن بهادر ، الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة ، المكتب الإسلامي ، ط٢ : ١٣٩٠هـ •

٢٦.أبو زيد ، بكر بن عبد الله ، التحديث بما قيل ليس فيه حديث ، دار الهجرة للنشر ، الرياض ، ط١ : ١٤١٢هـ • معرفة النسخ والصحف الحديثية ، دار الراية ، ط١ : ١٤١٢هـ •

٢٧.الزيلعي ، عبد الله بن يوسف ، نصب الراية تخريج أحاديث الهداية، المجلس العلمي بدابهيل – الهند •

٢٨.السخاوي ، محمد بن عبد الرحمن ، المقاصد الحسنة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٩هـ •

٢٩.ابن سعد ، محمد بن سعد ، الطبقات الكبرى ، دار بيروت للطباعة والنشر – ١٣٩٨هـ •

٣٠.السلفي ، محمد لقمان ، اهتمام المحدثين بنقد الحديث ، ط١ ، ١٤٠٨هـ •

٣١.السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، تدريب الراوي شرح تقريب

النواوي، المكتبة العلمية ، ١٣٩٢هـ ٠
٣٢.الصباغ ، محمد بن لطفي ، الحديث النبوي ، المكتب الإسلامي ، ط٥ ، ١٤٠٧هـ ٠
٣٣.الصغاني ، الحسن بن محمد ، الموضوعات ، دار المأمون للتراث ، ط٢ : ١٤٠٥هـ ٠
٣٤.ابن الصلاح ، عثمان بن عبد الرحمن ، معرفة علوم الحديث(المقدمة) ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٣٩٨هـ ٠
٣٥.ابن عبد الهادي ، محمد بن أحمد ، الصارم المنكي في الرد على السبكي ، الرئاسة العامة للإفتاء ، الرياض : ١٤٠٣هـ ٠
٣٦.ابن عدي ، عبد الله بن عدي ، الكامل في الضعفاء ، دار الفكر ، بيروت : ١٤٠٤هـ ٠
٣٧.العراقي ، عبد الرحيم بن الحسين ، التقييد والإيضاح ، دار الحديث – بيروت، ٤٠٥هـ ٠
٣٨.العمري ، أكرم ضياء العمري ، بحوث في تاريخ السنة المشرفة ، ط٤ ، ١٤٠٥هـ
٣٩.الغزالي ، محمد بن محمد، إحياء علوم الدين ، عالم الكتب ، مكتبة الدروبي ، دمشق ٠
٤٠.الفيروز أبادي ، محمد بن يعقوب ، ، القاموس المحيط ، دار الفكر – بيروت

٤١.القاري ، ملا علي ، الأسرار المرفوعة ، بيروت ، لبنان .
٤٢.القاسمي ، محمد جمال الدين ، قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث ، عيسى البابي الحلبي – مصر .
٤٣.القرطبي ، محمد بن أحمد ، التفسير ، الطبعة الثانية .
٤٤.القنوجي ، صديق حسن خان ، الحطة في ذكر الصحاح الستة ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤٠٥هـ .
٤٥.ابن القيم،محمد بن أبي بكر ، المنار المنيف ، المكتب الإسلامي للمطبوعات ، حلب .
٤٦.الكتاني ، محمد بن جعفر ، الرسالة المستطرفة ، دار البشائر الإسلامية ، ط٤، ١٤٠٦هـ .
٤٧.ابن كثير ، إسماعيل بن عمر ، اختصار علوم الحديث ، دار الكتب العلمية ، بيروت : ١٣٧٠هـ .
٤٨.ابن ماجه ، محمد بن يزيد القزويني ، السنن ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٣٩٥هـ .
٤٩.اللكنوي ، أبو الحسنات عبد الحي ، الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة ، المكتب الإسلامي للمطبوعات ، حلب .
٥٠.مسلم ، مسلم بن الحجاج النيسابوري ، الصحيح ، مكتبة الرياض الحديثة – الرياض .
٥١.المعلمي ، عبد الرحمن بن يحيى ، الأنوار الكاشفة ، عالم الكتب ،

بيروت ، ١٤٠٣هـ ، التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، المكتب الإسلامي – بيروت ،
٥٢.ابن مفلح ، شمس الدين محمد بن مفلح ، الآداب الكبرى ، دار ابن تيمية ، القاهرة ،
٥٣.المناوي ، محمد عبد الرؤوف ، فيض القدير شرح الجامع الصغير ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩١هـ ،
٥٤.ابن منظور ، محمد بن كرم ، لسان العرب ، دار صادر ، ١٤١٢هـ ،
٥٥.ابن همات ، محمد بن حسن ، التنكيت والإفادة ، دار المأمون للتراث ، ١٤٠٧هـ ،